وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمار ثليجي بالاغواط

ميدان العلوم الانسانية والعلوم الاسلامية والحضارة

قسم علوم الاعلام والاتصال

الموضوع:

الاستراتيجية الاتصالية في المؤسسة الأمنية ودورها في مكافحة الجريمة الرقمية
دراسة ميدانية على موظفي سلك الأمن بولاية الأغواط

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم الإعلام والاتصال

تخصص: اتصال وعلاقات عامة

إعداد الطالب:

- ✓ قارة أحمد
- ✓ قنة أبو بكر ياسين

اشراف الأستاذ:

د/ نوعي عبد القادر

السنة الجامعية : 2024/2023

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمار ثليجي بالاغواط

ميدان العلوم الانسانية والعلوم الاسلامية والحضارة

قسم علوم الاعلام والاتصال

الموضوع:

الاستراتيجية الاتصالية في المؤسسة الأمنية ودورها في مكافحة الجريمة الرقمية
دراسة ميدانية على موظفي سلك الأمن بولاية الأغواط

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم الإعلام والاتصال

تخصص: اتصال وعلاقات عامة

إعداد الطالب:

- ✓ قارة أحمد
- ✓ قنة أبو بكر ياسين

اشراف الأستاذ:

د/ نوعي عبد القادر

السنة الجامعية : 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد الله حمدا كثيرا مباركا تهدى به القلوب وتسوى به السبل، الحمد الله الذي أعاننا على إتمام مذكرتنا، راجين من المولى عز ونجل أن تعم منها المنفعة والخير لغيرنا.

نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف "**توعي عبد القادر**" ، شكر خاص أيضا إلى موظفي سلك الأمن بالأغواط .

كما نتقدم بعظيم الشكر والامتنان إلى جل أساتذتنا الكرام بجامعة عمار ثليجي بالأغواط، على كل المجهودات التي بذلوها من أجل إنجاح هذا العمل وإنجازه على أحسن وجه .

إلى كل من وقف بجانبنا و دعمنا و ساعدنا لإنجاح هذا الموضوع، إلى كل من الذي كان بمثابة الشمعة التي أضاءت لنا الطريق.

إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد لإنجاز هذه المذكرة ولو بكلمة طيبة.

وصلي اللهم على سيدنـــا محمد وآله وصحبه أجمعين .

الإهداء

الحمد الله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

نحمد الله عز وجل الذي وفقنا في إتمام هذا البحث العلمي والذي ألهمنا الصحة والعافية والعزيمة.

الى ملاكي في الحياة الى من ربتني وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات الى أغلى انسان في هذا الوجود أمي الحبيبة.

الى من عمل بكد في سبيلي وعلمني معنى الكفاح واوصلني الى ما أنا عليه أبي الكريم أدامه الله لي.

الى أخواتي؛ الى كل من علمني كيف أقرأ وأكتب من أساتذة اليوم والامس أهدي هذا العمل.

أقول لكم جميعا شكرا جزيلا وبارك الله فيكم على كل المجهودات

أحمد

الإهداء

الحمد الله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

نحمد الله عز وجل الذي وفقنا في إتمام هذا البحث العلمي والذي ألهمنا الصحة والعافية والعزيمة.

الى ملاكي في الحياة الى من ربتني وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات الى أغلى انسان في هذا الوجود أمي الحبيبة.

الى من عمل بكد في سبيلي وعلمني معنى الكفاح واوصلني الى ما أنا عليه أبي الكريم أدامه الله لي.

الى أخواتي؛ الى كل من علمني كيف أقرأ وأكتب من أساتذة اليوم والامس أهدي هذا العمل.

أقول لكم جميعا شكرا جزيلا وبارك الله فيكم على كل المجهودات

ياسين

فهرس المحتويات

المحتـــــــــــــــــــــــــــــويات	صفحة
كلمة شكر	
الإهداء	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
مقدمة	**1**
الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة	
أولا: الإشكالية	**4**
ثانيا: أهمية الدراسة	**5**
ثالثا: أهداف الدراسة	**6**
رابعا: أسباب اختيار الموضوع	**6**
خامسا: تحديد المفاهيم	**7**
سادسا: الدراسات السابقة	**9**
الفصل الثاني: الأدبيات النظرية	
المبحث الأول: الاستراتيجية الاتصالية	**15**
أولا: مفهوم استراتيجية الاتصال والاستراتيجية الاتصالية	**15**
ثانيا: أنواع استراتيجيات الاتصال	**22**
ثالثا: المبادئ العامة للاستراتيجية الاتصالية	**26**
رابعا: الاستراتيجيات الاتصالية وقت المخاطر والأزمات	**28**
المبحث الثاني: العملية الاتصالية في المؤسسة الأمنية الجزائرية	**31**
أولا: نشأة وتطور الأمنية الجزائرية	**31**
ثانيا: الاتصال في المؤسسة الأمنية	**33**
ثالثا: مهام مديرية الاتصال والإعلام والتوجيه في المؤسسة الأمنية	**34**
رابعا: أساليب الاتصال في المؤسسة الأمنية بمديرية الاتصال والإعلام والتوجيه (العلاقات العامة).	**36**
المبحث الثالث: مكافحة الجريمة الرقمية	**41**
أولا: تعريف الجريمة الرقمية وتطورها	**41**
ثانيا: خصائص الجريمة الرقمية	**46**
ثالثا: أنواع الجريمة الرقمية	**51**
رابعا: الحلول العلمية في مكافحة الجريمة الرقمية	**54**

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

أولا: منهج الدراسة	**58**
ثانيا: مجتمع الدراسة وعينته	**59**
ثالثا: معاينة أداة الدراسة	**59**
رابعا: التحليل الكمي والكيفي للبيانات المتحصل عليها وفق محاور ومتغيرات الدراسة	**63**
خامسا: نتائج الدراسة	**82**
سادسا: التوصيات	**83**
خاتمة	**85**
قائمة المراجع	
ملاحق	

مقدمة

تمثل استراتيجية الاتصال موضوعا جديرا بالبحث والدراسة ذلك لما لها من أهمية في إدارة المنهجيات والتنظيمات الحديثة من خلال الدور التأثيري الفعال والذي ازداد تطوره مع ثورة الاتصالات والتكنولوجيا الحديثة. فالإدارة الاستراتيجية هي البوصلة التي توجه الشركة وتحدد لها الاتجاه الصحيح الذي يجب أن تسير فيه، وتأتي الاستراتيجية لتكون هي الخريطة التي تحملها معه لتبين معالم المختار وبذلك يصل إلى الهدف المراد تحقيقه والوصل إليه، لذا نجد الشركات والمؤسسات على اختلاف أنواعها إدارة تستعين بالحصول على الرضا المتبادل بين الأطراف المتعاملة.

وقد دعت الحاجة إلى تنظيم المؤسسات إلى استغلال الاتصال داخل المؤسسة بالخصوص الذي يعتبر الشريان الرئيسي في نجاح المؤسسة، فالاتصال داخل المؤسسة يستند إلى استراتيجيات معينة سواء كانت إنتاجية أو خدماتية النمو والاستمرار، ومن أجل ذلك فعلى رجال الإدارة تجنيد استراتيجية العمل للمنظمة والتي تساهم مع التقلبات البيئية التي تعمل ضمنها، وذلك بامتلاك واحتساب القدرة على التحليل والتغير والتنبؤ وهذا ما يحقق الإدارة الاستراتيجية الاتصالية التي تحسن بها الوصول للأهداف المسطرة لتحسين صورة المؤسسة لدى الجماهير وخلق نوع من الثقة والتآلف بينهما.

إن الجودة في العمل والتعليم لا تختلف كثيرا لأن الجودة في معناها تشير لنفس الشئ، حيث انها الالتزام بتقديم ما يناسب المعايير والإجراءات والمقاييس التي تم وضعها من الإدارة العليا، حيث أن مقاييس الجودة توضع بمجموعة قرارات، والجودة في التعليم هو خلق بيئة تعليميّة افضل واحسن، حيث يكون التعليم يؤدي الدور المخول له وهو المعرفة والإدراك وتوسيع مدارك الأفراد ليستطيعوا تطبيق العلم ويتحول لعمل..

وانطلاقا مما سبق نحاول من خلال هذا البحث توضيح أهمية الاستراتيجية الاتصالية في المؤسسة الأمنية ودورها في مكافحة الجريمة الرقمية لذا نقسم البحث إلى خمس فصول حيث أدرجنا في الفصل الأول الإطار المنهجي للدراسة من ناحية تحديد الإشكالية ويليها تحديد الفروض المراد التحقق من صحتها، كما تناولنا أهمية الموضوع وأهدافه، أما الفصل

الثاني تناولنا فيه الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية من خلال التطرق لمجال الدراسة المكاني والزماني، وتمت الاستنارة إلى المنهج المستخدم في هذا البحث وكذلك العينة المناسبة، وأدوات المنهجية المستعملة في البحث.

الفصل الأول: الإطار المنـهجي للدراسة

أولا: إشكالية الدراسة

ثانيا: أهمية الدراسة

ثالثا: أهداف الدراسة

رابعا: أسباب اختيار الموضوع

خامسا: صعوبات الدراسة

سادسا: تحديد المفاهيم

سابعا: الدراسات السابقة

أولا: إشكالية الدراسة

يعتبر الاتصال مفهوم واسع النطاق حيث ظهر مع ظهور الإنسان وأعتبر أهم نشاط إنساني وتطور بتطوره مع مرور العصور والأزمات ومع كثرة الأنشطة الإنسانية احتاج إلى العمل وفق دوائر معينة وهي المؤسسة بصفة عامة والأمنية بصفة خاصة.

وفي ظل التطورات التي حصلت، أصبح العالم اليوم يدرك أكثر من أي وقت مضى ضرورة التأقلم مع المتغيرات المتسارعة في شتى الميادين خاصة منها التكنولوجية والاتصالية التي ألغت المسافات وغيرت العلاقة من الشكل المحلي إلى الشكل الدولي، إذ لم يعد الفرد مواطنا في مجتمعه المحلي فقط بل أصبح فردا ينتمي إلى المجتمع الدولي، وهذا ما أكده العالم الاتصالي الاجتماعي مارشال ماكلو هان في فرضيته المشهورة "أن العالم أصبح قرية صغيرة".

مما استوجب على المنظمات التعايش مع هذا الانتقال الفكري الذي فرض على المنظمة الاهتمام أكثر بعملية الاتصال وتداول المعلومة، التي تعد ظاهرة اجتماعية ترتبط بطبيعة الإنسان من منطلق كونه كائن إجماعي بطبعه لا يستطيع الحياة بمعزل عن الآخرين. فعلى مستوى الفرد والجماعة أصبح الاتصال الفعال والمعلومات، يمثلان أحد الدعامات الهامة التي تساهم في زيادة الانسجام والتماسك بين العاملين ضمن فرق العمل، وهذه الأخيرة أصبحت ركنا محوريا من أركان الكيانات التنظيمية للمؤسسات الأمنية، حيث أثبتت فرق العمل الفعالة كل يوم كفاءتها وفعاليتها التي تتفوق بها على أداء الفرد لذاته، وذلك بفعل الاتصال وانتقال المعلومات الذين يلعبان دورا حيويا في توحيد جهود العاملين من أجل حل المشكلات الداخلية والخارجية التي تعرقل سلوكياتهم وتصرفاتهم، خاصة عندما يتعلق الأمر بتحقيق الأهداف المشتركة.

ومن بين المؤسسات الأمنية تبرز مؤسسة سلك الأمن بولاية الأغواط كنموذج لما هو عليه إدخال الاستراتيجية الاتصالية بالمؤسسات، وبهذا فإن محاولة معرفة استراتيجية

الاتصال في المؤسسة الأمنية ومدى تحولها الى جودة في العمل مما يستدعي طرح الإشكال الآتي:

كيف تساهم الاستراتيجية الاتصالية بالمؤسسة الأمنية في مكافحة الجريمة الرقمية؟

التساؤلات الفرعية:

- ما هي الاستراتيجيات الاتصالية المطبقة في سلك الأمن لمكافحة الجريمة الرقمية؟
- هل تساعد هذه الاستراتيجيات في مكافحة الجريمة الرقمية؟

الفرضيات:

- يساعد الاتصال الفعال في نجاح المؤسسة الأمنية بولاية الأغواط.
- تساعد الاستراتيجية الاتصالية في مكافحة الجريمة الرقمية بالمؤسسة الأمنية.

ثانيا: أهمية الدراسة

تعود أهمية الدراسة إلى أهمية استراتيجية الاتصال ودورا كبيرا في ضمان استمرار المؤسسة الأمنية خاصة في وقتنا الراهن حيث اتجهت معظمها سواء كانت حكومية أو خاصة إلى استخدام استراتيجية الاتصال لتحسين صورتها وكسب استمراريتها.

ومن خلال حاجتنا لمثل هذا النوع من الدراسات للاستفادة منها في وضع استراتيجيات وسياستها الاتصالية في مؤسساتها الأمنية وغيرها. ولذلك سنحاول الكشف عن الدور الذي تلعبه استراتيجية الاتصال والوسائل المستخدمة بها بسلك الأمن لولاية الأغواط لتحقيق أهدافها، وكما أنه في وقتنا الراهن أصبح من الضروري الاهتمام باستراتيجية اتصال لأنها جزء لا يتجزأ من السياسة الاتصالية للمؤسسة، ودفعها إلى معرفة المستوى الذي وصلت إليه هذه الأخيرة في تطبيق الاستراتيجية الاتصالية.

ثالثا: أهداف الدراسة

من البديهي أن تكون أي دراسة مهما كان المجال المدروس أن تقوم على أهداف تسعى لتحقيقها، لذا فكل باحث مطلوب منه رسم خطوط عريضة لدراسة الموضوع، وهذه الدراسة تهدف إلى تحقيق:

– إن الهدف من هذه الدراسة هو الوصول إلى حقيقة ودور الاستراتيجية الاتصالية في تحقيق الأهداف المرجوة بالمؤسسة الأمنية بولاية الأغواط.

– البحث عن مدى تطبيق مثل هذه الاستراتيجيات في المؤسسة الأمنية بولاية الأغواط.

– محاولة معرفة المشاكل والصعوبات التي تعاني منها الاستراتيجيات.

– الكشف عما تبذله المؤسسة الأمنية بولاية الأغواط من مجهودات في سبيل مكافحة الجريمة الرقمية.

رابعا: أسباب اختيار الموضوع

1/ العامل الذاتي:

– معرفة مدى تطبيق المعارف النظرية مع ما هو موجود في أرض الواقع.

– طبيعة التخصص الذي هو الاتصال دفعنا إلى معالجة موضع يوفدنا ويثري معارفنا أكثر.

– اهتمام شخصي بهذا النوع من الدراسات، دراسة الاتصال في المؤسسات الأمنية، والرغبة في التعمق والتوسع في هذا المجال مع العلم أن ارتباط العمل بالاهتمام أو الميل الذاتي يحقق دافعية أكثر للعمل.

– محاولة التوصل إلى معارف ومصطلحات جديدة.

2/ العامل الموضوعي:

استراتيجية الاتصال في المؤسسة الأمنية بولاية الأغواط، مما جعل الأسباب التي أدت إلى اختيار الموضوع متعددة وكثيرة في حقل الإعلام والاتصال ومحاولة معرفة عالم الاتصال لما له أهمية في المؤسسة الأمنية بولاية الأغواط وتحسين الآراء في العمل وتحقيق النتائج الإيجابية وخاصة في ولاية الأغواط الذي يعتبر فيها هذا الموضوع حديث الساعة.

خامسا: تحديد المفاهيم

1/ مفهوم الاتصال:

– **لغويا:** كلمة اتصال في اللغة العربية مشتقة من الجذر "وصل" ، والذي يحمل معنيين اثنين ، الأول هو الربط بين شيئين أو شخصين إني ايجاد علاقة من نوع معين تربط بين الطرفين ، أما الثان هو "البلوغ والانتهاء الى غاية معينة".

إن كلمة الاتصال المترجمة عن الانجليزية Communication مشقة اصلا من الكلمة والاتصال لغويا في القواميس العربية كلمة مشتقة من مصدر " وصل " الذي يعني أساسا الصلة وبلوغ الغاية ، اما قاموس أكسفورد فيعرف الاتصال بأنه " نقل وتوصيل أو تبادل الأفكار المعلومات". [1]

– **اصطلاحا:** يشيع استعمال " الاتصال – كفعل او كمفهوم – لدى عدد كبير من الناس وهم في هذا قد يتفقون او يختلفون حول منا يعتبرنه اتصالا " الاتصال " اليوم بعد من المفاهيم البسيطة والمعقدة في نفس الوقت، بسيط لأنه فعل وعملية بيولوجية واجتماعية اولية الكل يقوم بشكل اداري او عفوي ، ومعقد لأنه باستعمالاته وتطبيقاته الواسعة صار مجالا كبيرا للتدخل بين الاختصاصات العلمية، فنجد مثلا أن علماء النفس والادارة يركزون اهتماماتهم على قضايا اكتساب السلوك والتعلم ومن هنا يعتبرون الاتصال وسيلة للتأثر في سلوك وهذا عملية مهمة في التعليم ، وعلى هذا فإن الاتصال من جهة نظرهم هو عبارة عن سلوك اللفظي أو المكتوب الذي يستخدمه أحد الأطراف للتأثير على الطرف الأخر.[2]

– **إجرائيا:** هو عملية تفاعل اجتماعي تتم من خلال تبادل المعلومات بين مرمل ومستقبل عبر قناة من أجل الوصول الى التفاهم والتعاون والتعاطف.

[1] أحمد ماهر، كيف ترفع مهارتك الإدارية، دار الجامعة الإسكندرية، 2000، ص 23.

[2] عمر مصباح، منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2010، ص23–24.

2/ مفهوم الاستراتيجية :

- **لغة:** فن وعلم وضع الخطط الحرب وادارة والعمليات الحربية – استراتيجية القوات المسلحة.[1]

- **اصطلاحا** : كلمة استراتيجية ليس لها مرادف في اللغة العربية وهي منقولة بلفظها الاصلي من اللغة اليونانية " Stratégos المشتقة من الكلمتين كلمة " Stratos " والتي تعني أمني وكلمة " ago " والتي تعني قيادة فهي تشير إلى " القائد الأمني " خلال العصر اليوناني ومعناها من مصدرها الأصلي يعطينا بعض الدلالات لتعريفها مثل: الدهاء في المناورة الأمنية للتضليل او الخداع او المباغتة او المفاجأة للعدو لتحقيق النصر.[2]

- **اجرائيا** : اسلوب استثمار عام أو محدد يستخدمه فرد أو مؤسسة أو مدير صندوق وهي خطة لتحقيق اهداف الشركة باستخدام معين للموارد.

3/ مفهوم المؤسسة :

- **لغة:** ان كلمة مؤسسة عندما تبحث عن اصلها فهي في الواقع ترجمة لكمة " Enterprise " المؤسسة حسب قاموس المنفعل: بأنها منشاة او مؤسسة تقوم بوظيفة داخلية او خارجية لفائدة صالح العام باعتمادها الرئيسي على المشروعات المخططة ، المنظمة والمتصلة في اطار موحد تنتج الخدمات متعددة الأغراض المختلفة.[3]

- **اصطلاحا:** يعرف الدكتور زين خنوس ومروان : أن المؤسسية هي الوحدة الاقتصادية التي تمارس النشاط الانتاجي والنشاطات المتعلقة به، وتخزين وشراء وبيع من اجل الاهداف التي وجدت المؤسسة من اجلها. [4]

---

[1] قاموس المعجم الوسيط، اللغة العربية المعاصرة، قاموس عربي عربي، تعريف ومعنى الاستراتيجية.

[2] علي محمود، موسوعة الاستراتيجية، المؤسسة الجامعية للدراسات النشر والتوزيع، بيروت، ط1، 2009، ص106.

[3] عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، ط2، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1995، ص24.

[4] عبد النور جبور، وسهيل إدريس، قاموس المنهل، ط1، لبنان، دار الأدب والعلوم، 1980، ص 394.

– **إجرائيا:** مجموعة من الوسائل المادية والمعنوية في اطار قانوني محدد من اجل تحقيق هدف يكون اقتصادي او اجتماعي وهي وحدات اقتصادية يتم بنائها بشكل مقصود وتختص بتقديم خدمات في ميدان محدد أو أكثر بشكل مباشر أو غير مباشر ويكون لها النظام الأساسي ولائحة تحدد أهدافها ونظام العمل.

4/ الجريمة الرقمية:

– **اصطلاحا:** جريمة تقنية تنشأ في الخفاء، يقترفها مجرمون أذكياء يمتلكون أدوات المعرفة التقنية، وتوجه للنيل من الحق في المعلومات، وتطال اعتداءاتها معطيات الحاسب المخزنة والمعلومات المنقولة عبر نظم وشبكات المعلومات".[1]

– **إجرائيا:** هي جريمة تقع على الأفراد أو المؤسسات الذين يستخدمون جهاز الحاسب الآلي أو الهواتف الذكية، لذا تعتبر فعل لا أخلاقي وغير مصرح به ويرفضه المجتمع والقانون ويعاقب عليه ويدينه الشرع. وبالنظر لتوسع أدوات الاتصال الحديثة بالإضافة إلى مجموعة البرامج والتقنيات المعدة سهلت عملية الجريمة الرقمية.

سادسا: الدراسات السابقة

الدراسة الأولى: بعنوان دور الإعلام الأمني في الوقاية من الجريمة، من اعداد الطالبة عبدالله بن سعد الهيدب، دراسة تطبيقية عمى المجلات الأمنية الصادرة بمدينة الرياض، 1999 م.

ناقش البحث مختلف سبل الوقاية من الجرائم بأسلوب وصفي تحليلي وذلك بتحليل مضمون ثلاث مجلات أمنية مختلفة.

وخلص الباحث من خلال الدراسة النظرية لأهمية الصحافة التخصصية، ومنها الصحافة الأمنية، من خلال تحليل القسم الأول حول الإعلام بوصفه أبرز ميادين الاتصال كما أوضح الباحث في هذا البحث أهمية الإعلام على مر العصور منذ بدايات الإنسان

[1] عبد الفتاح بيومي، مكافحة جرائم الكمبيوتر الانترنت في القانون العربي نموذجي، الإسكندرية، القاهرة: دار الفكر الجامعي، 2006، ص 33

وكذا تطور وتناقل الأخبار وتسجيلها بالنقش على الأحجار وأعمدة المعابد وأوراق البردي والملصقات والمعلقات وحتى اختراع المطبعة وذلك كإعلام مقروء؛ أما الإعلام المسموع فهو طريقة المبعوثين والرسل والمؤذنين والمنارات، ثم الإذاعة فالتلفاز والقنوات الفضائية.

أما القسم الثاني فتطرق إلى وسائل الإعلام المختلفة وأهميتها، والقسم الثالث للصحافة أحد أبرز وسائل الإعلام كونها مسؤولية عن توجيه الأمة وتكوين الرأي العام المستنير.

ورغم السبق الذي تحققه الإذاعة والتلفزيون في عرض الأخبار، إلا أنه لا غنى عن الصحف والمجلات في متابعة هذه الأخبار ذاتها من خلال التعليق أو المقال أو التحقيق أو التحليل .

أما في القسم الرابع فخصصه للصحافة المتخصصة التي لها تأثيرها على واضعي السياسات العامة للمجلات التخصصية المختلفة ومتخذي القرارات، وبالنسبة للقسم الخامس فتضمن الإعلام الأمني وصحافته كأحد روافد الصحافة المتخصصة وخلصت البيانات إلى أنه يمكن دعم وسائل الإعلام بشكل عام والمجلات الأمنية بشكل خاص من خلال:

– تشجيع المجلات الحالية على الاستمرار ودعمها ماديا لاستقطاب كبار رجال الفكر والصحافة.

– التشجيع على إصدار مجلات جديدة وتطور الحالي بما يتماشى ومتطلبات العصر.

– العمل على مواجهة الصحافة الأمنية للصحف المبتذلة والرد على الافتراءات والشبهات التي تحاط ضد الإسلام والمسلمين.

– عمل الدعاية اللازمة لهذه المجلات، والتشجيع على شرائها ودعمها.

واختتم الباحث دراسته بتحليل المضمون بعض المجلات الأمنية كـ : مجلة الأمن، مجلة الأمن والحياة المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب.

الدراسة الثانية: ورقة علمية بعنوان: "الجرائم الرقمية: المفهوم والأسباب"، في الملتقى العلمي للجرائم المستحدثة في ظل المتغيرات والتحولات الإقليمية والدولية خلال فترة 4/09/2014-2، كلية العلوم الإستراتيجية، من إعداد الطالب ذياب موسى البداينة، عمان-الأردن، 2014.

تناول الباحث في دراسته هذه مفهوم الجرائم الرقمية، باعتبارها المخالفات التي ترتكب ضد الأفراد أو المجموعات من الأفراد بدافع الجريمة، وبقصد إيذاء سمعة الضحية أو أذى مادي أو عقلي للضحية، قد يكون مباشراً أو غير مباشر، باستخدام شبكات الاتصالات مثل: الإنترنت، غرف الدردشة، والبريد الإلكتروني، والهاتف النقال.

كما تناول الباحث أسباب الجريمة الرقمية، حيث تم تصنيف هذه الأسباب على ثلاثة مستويات من النظم هي: النظام الشخصي، والنظام الوسيط والنظام الكلي ؛ ونطلق من أن الجرائم الرقمية هي الأفعال الإجرامية التي ترتكب بواسطة الحاسب أو النطاق التقني مثل الإنترنت والشبكات، أو التي يكون فيها الحاسب والحيز التقني مستهدف للجريمة الرقمية.

الدراسة الثالثة: بعنوان الجريمة الرقمية في التشريع الجزائري، دراسة مقارنة ، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية تخصص قانون جنائي، من إعداد الطالب بعرة سعيدة ، جامعة محمد خضير بسكرة ، (2015/2016).

خلص الباحث إلى أن الجريمة الرقمية مرت بعدة مراحل تاريخية مختلفة فوصلت إلى درجة عالية من التطور التكنولوجي، وبتطورها وتغييرها يصعب على التشريعات إيجاد مفهوم متفق عليه؛ حيث تأرجحت تعاريفها بين التعريفات الواسعة والضيقة ، ولكنها لم تتخلف عن التصدي لها ومكافحتها بأحدث الطرق، أما بالنسبة للمشرع الجزائري فقد تطرق إلى تعريف الجريمة الرقمية مسميا إياها بجريمة المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات.

أما بالنسبة لأركان هذه الجريمة لا تختلف عن أركان الجريمة التقليدية المتعارف عليها والمتمثل في الركن الشرعي وهو النص القانوني بوجود تثبت الجريمة وأما الركن المادي فهو

السلوكيات الإجرامية المحدد بالنص القانوني والركن المعنوي يدور حول القصد الجنائي لهذه الجريمة.

الدراسة الرابعة: بعنوان " الإعلام الأمني ودوره في مكافحة الجريمة الرقمية"، من إعداد الطالب رضا حامد، مجلة الأمن والحياة، العدد 217 جمادى الثاني 1421هـ.

تناول الباحث في مقالته هذه الدعوة إلى وضع ميثاق شرف إعلامي للإنتاج المرئي بحيث تلتزم به كل المحطات الفضائية العربية مع ضوابط تحد من انتشار المواد الفاسدة على الشبكات والمحطات الإعلامية المرئية العالمية ، ومنها شبكة الانترنت مختتما بالتساؤل هل يمكن أن ندعي أن الإعلام سواء المسموع أو المكتوب أو المرئي وحده يمكن أن يقوم بمهمة التوعية ضد الجريمة والانحراف ؟ والإجابة في تقديره لا.

وأضاف أنه بل لا بد من تعاون جهات عديدة لتحقيق الهدف ، في مقدمتها المؤسسات التعليمية والدينية والثقافية والرياضية ، والمسؤولين عن الإعلام والأمن بوزارة الداخلية والإدارة المحلية والجمعيات الأهلية وغير ذلك من الهيئات والمؤسسات التي لها صلة بالموضوع.

الدراسة الخامسة: بعنوان "الجرائم المعلوماتية"، مجلة الأمن والحياة، من اعداد الطالب عبد المحسن بدوي محمد أحمد، العدد 335 ربيع الثاني 1431 هـ.

وضح الباحث في مقالته ؛ أن تقنية المعلومات أصبحت من أساسيات الحياة وسمة بارزة في هذا العصر، إلا أن الإنسان استغلها في مجالات غير مشروعة ، طبقا المصالحة الخاصة ومآربه الشخصية ، فبدلا من أن تكون تلك الآليات نعمة تسخر الخدمة البشرية والحفاظ على أمنها واستقرارها أضحت أدوات لارتكاب الجريمة.

الدراسة السادسة: بعنوان "استراتيجية الاتصال في المجلات الاعلامية"، دراسة وصفية الاستراتيجية التوعية المرورية ولاية غرداية ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في علوم والمال فرع اتصال استراتيجي من اعداد الطالب عيسى بوكرموش واشرف الدكتور نور الدين تواني سنة الجامعية 2012 / 2013 جامعة ابراهيم سلطان شيوط الجزائر.

تمحورت إشكالية البحث حول الاستراتيجيات الاتصالية التي ينبغي انتهاجها لضمان نجاح العملية التوعية ضمن وجود خطة استراتيجية ، اعتمد الباحث على المنهج المسح الوصفي الذي يهدف إلى وصف وتوثيق الأوضاع والاتجاهات الحالية اي انه يشرح ما هو قائم بالفعل في اللحظة الراهنة واستعمل ادوات جمع البيانات التلية (المقابلة ، الملاحظة).

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

– غياب تفصيل حقيقي لقانون المرور الساري وهو قانون مرور السنة 2001 إلى غاية صدور الأمر رقم 09جويلية 2009 المعدل والمتمم لقانون رقم 10 – 14 المؤرخ في اوت 2001 مما لم يعرف للإبداع اللازم لأصحاب المخالفات المرورية الناتجة عن عدم احترام قوانين المرور وبتفصيل قانون المرور والشروع في تطبيقه بداية فيفري 2010 بدأت حوادث المرور بالانخفاض.

– لم يدم الحال طويلا على انقطاع العام 2010 التي شهدت اطار حملة توعية المرورية وتطبيق القانون الردعي الصارم.

– نلاحظ من خلال هذا أن بالرغم من تراجع العمل بالقانون الردعي مرة واحدة الا ان حوادثه لم تشهد امتداد واحد اي انها عادة لتتناقص تدريجيا بعد سنة 2010 مما يشير أن سنة التوعية كان لها أثر واضح في التقليل من الحوادث المرور وان العمل التحسسي والتوعوي المستمر كفيل بأن هذه الظاهرة على المدى الطويل فالردع نتائجه فعالة على المدى القصير لكن التوعية تظهر أثار لها على المدى البعيد.

الفصل الثاني: الأدبيات النظرية

المبحث الأول: الاستراتيجية الاتصالية

أولا: مفهوم استراتيجية الاتصال والاستراتيجية الاتصالية

ثانيا: أنواع استراتيجيات الاتصال

ثالثا: المبادئ العامة للاستراتيجية الاتصالية

رابعا: الاستراتيجيات الاتصالية وقت المخاطر والأزمات

المبحث الثاني: العملية الاتصالية في المؤسسة الأمنية الجزائرية

أولا: نشأة وتطور الأمنية الجزائرية

ثانيا: الاتصال في المؤسسة الأمنية

ثالثا: مهام مديرية الاتصال والإعلام والتوجيه في المؤسسة الأمنية

رابعا: أساليب الاتصال في المؤسسة الأمنية بمديرية الاتصال والإعلام والتوجيه (العلاقات العامة).

المبحث الثالث: مكافحة الجريمة الرقمية

أولا: تعريف الجريمة الرقمية وتطورها

ثانيا: خصائص الجريمة الرقمية

ثالثا: أنواع الجريمة الرقمية

رابعا: الحلول العلمية في مكافحة الجريمة الرقمية

المبحث الأول: الاستراتيجية الاتصالية

تعمل كل مؤسسة مهما كان حجمها أو نوعها على تكوين صورة ذهنية إيجابية عنها لدى جمهورها وكلما كانت هذه الصورة واضحة ومتميزة وقريبة من الحقيقة كلما زادت درجة الفهم والتعاون والتقدير الذي تحظى به لدى الجمهور، مما يساعد على دعم سمعتها ومكانتها ويؤثر إيجابيا على منتجاتها أو خدماتها بشكل عام، ولتحقيق ذلك تسعى المؤسسة الى الاتصال بجمهورها وتعريفه بأهدافها وبرامجها وكافة الجهود المبذولة لتلبية احتياجاته، مستخدمة في ذلك أساليب ووسائل الاتصال الملائمة والمتاحة والاتصال كمعطى استراتيجي يعمل على دعم القائمين على المؤسسة لتحقيق الأهداف العامة التي وجدت من أجلها وقد تزايد الاهتمام بالاستراتيجية الاتصالية في المنشأة بعد زيادة المنافسة على المستوى المحلي الوطني والدولي وكذلك اتساع أنشطتها وتباعد القيادات العليا على الهيئات المكلفة بالتنفيذ.

وبالتالي تعتبر الاستراتيجية الاتصالية من ابراز نقاط قوة المنشأة وتجنيبها الازمات او إيجاد الطرق المناسبة للخروج منها في حالة وقوعها.

أولا: مفهوم استراتيجية الاتصال والاستراتيجية الاتصالية

1: مفهوم استراتيجية الاتصال

أ. **الاستراتيجية:** كلمة استراتيجية مشتقة من الكلمة اليونانية Strategos التي تعني القائد و startegia تعني فن قيادة الحروب[1] وهو مفهوم قديم العهد ظهر في القرن السادس عشر 16 في المجال الأمني بالضبط في عام 1562م، إلا أنه عرف تعميما لاستخدامه في القرن التاسع عشر 19، من خلال أعمال العسكر ويتز Clauss Witz تطور مصطلح الاستراتيجية عبر مختلف عصور التاريخ وفقا لاختلاف وتطور التقنية وتباين المدارس الفكرية والسياسية لكل قائد أو مفكر، ومن هنا تتبين الصعوبة في تقديم تعريف جامع مانع لمصطلح الاستراتيجية، لعدم وجود تعريف موحد متفق عليه حتى الآن لهذه الكلمة،

[1] Desreumaux, A., Lecocq, X., & Warnier, V. Stratégie. Paris: Pearson Education,2006, p8

فالاستراتيجية تتطور تبعا لتطور الاقتصاد والسياسة والعلوم.... وتستفيد من أحدث ما توصلت اليه التكنولوجية.

يرى ريلي Riely أن الاستراتيجية تقوم عموما على دافع المكسب كما هو الوضع في ميدان الحرب، كما يرى أن المكسب هو المحرك بالنسبة لأية استراتيجية كانت. ويعرفها عبد الوهاب الكيالي بأنها علم وفن الخطط العامة المدروسة بعناية ومهمة بشكل مثلا مقاومة فاعل ومنسقا لاستخدام الموارد بمختلف أشكالها الثروة والقوة لتحقيق الأهداف الكبرى. في حين يرى سيد الهواري بأن الاستراتيجية تشير الى الإطار العام الذي يحكم كل القرارات الهامة فيمكن أن تشير الى السياسات الإدارية باعتبارها مجموعة من القواعد العامة التي تحكم تصرفات المسؤولين في تحقيق أفضل استخدام للموارد المتاحة للمنظمة من أجل تحقيق أهدافها في اطار استراتيجية واضحة المعالم. [1]

كما تعرف الاستراتيجية بأنها "مجموعة القرارات والنشاطات المختلفة المتعلقة باختيار الوسائل لتحقيق أهداف محددة لأي مجتمع"[2].

عموما الاستراتيجية هي سلسلة من الإجراءات المتتالية تخص نظام دقيق، فهي مجموعة من القواعد التي تحدد عملية أو عدة عمليات لغرض تحقيق هدف ما، تم تحديده مسبقا كما يوجد علاقة ترابط بين الوضعية الحالية الاستراتيجية المسطرة والهدف النهائي، ومنه فالإجراءات المسطرة في إطار استراتيجية ما يجب أن تكون منظمة ومتتالية كما يجب أن تتميز الاستراتيجية في مجملها بالديناميكية والمرونة لكونها قابلة للتغيير بمرور الوقت ولابد من تكيفها مع مختلف الحالات.

[1] طاهر محسن منصور الغالي، ووائل محمد صبحي ادريس، الادارة الاستراتيجية منظور منهجي متكامل .الاردن :دار وائل للنشر، 2007م، ص 90

[2] محمد منير حجاب، الاتصال الفعال للعلاقات العامة، القاهرة، دار الفحل للنشر والتوزيع، 2007، ص 207

فالمرونة نقطة قوة اي استراتيجية ناجحة، حيث أن الخطة الأولية، لا يمكن أن تتحقق في مجملها بطريقة الية، وانما تتعرض الى تعديلات حسب ما تفرضه الظروف، وبالتالي في طيات الاستراتيجية تغيرات مستمرة وفق ما تتطلبه المستجدات.

عرف هذا المصطلح تطورا في السنوات الأخيرة ليقتحم جل المجالات السياسية والاقتصادية وحتى الثقافية، الأمر الذي أعطى له بعدا شاملا ، فأصبح يعرف على أنه "مجموعة الخطط والتعليمات المعدة لمواجهة كل الاحتمالات وذلك على جميع الأصعدة لا الصعيد الأمني فحسب، ومن خلال التركيز على التخطيط والمتابعة".

وقد عرف الفريد شاندلر A.SCHANDLER الاستراتيجية بأنها "عملية تقوم من خلالها المنشأة بتحديد الأهداف الأساسية على المدى الطويل، وذلك من خلال تخصيص الموارد اللازمة"[1] ويكون بذلك قد استعان بمفهوم الاستراتيجية في مجال التسيير وسلط الضوء على أهمية الاستراتيجية في تحقيق الأهداف العامة للمؤسسة. كما تركز الاستراتيجيات على شد الانتباه والمساعدة على تأسيس جهد منسق ومركز، فهي تقوم بتحويل الأمور المرغوبة الى شيء قابل للتنفيذ. [2]

كما تعرف الاستراتيجية على أنها وسيلة تعتمد عليها المؤسسة للموادعة بين مواردها المتاحة والفرص الحاصلة أو الممكن حصولها في البيئة الخارجية، فهي أذاة رئيسية لاتخاذ القرارات الهامة في حياة المؤسسة وعلى الأمد البعيد من خلال تعظيم مواردها المتاحة عبر الاستخدام الكفء لمواجهة احتياجاتها. [3]

---

[1] Bracker, The Historical Developement Of The Strategic Management Concept. The Academy Of Management Review, 05(02) , 1980, p 220

[2] عبد السلام شكركر، أهمية الاستراتيجية الاتصالية المعلوماتية للمنشأة الصناعية .مجلة الحكمة للدراسات الاعلامية والإتصالية، 2018، ص 159

[3] سامية عواج، الاتصال في المؤسسة : المفاهيم – المحددات – الاستراتيجيات، عمان، مركز الكتاب الأكاديمي، 2020، ص 236

كما يرى بعض الباحثون أن الاستراتيجية "هي مجموع الأنشطة والخطط التي تقرها المؤسسة على المدى البعيد بما يضمن التقاء أهداف المؤسسة مع رسالتها والقاء رسالة المؤسسة مع البيئة المحيطة لها بطريقة فعالة وذات كفاءة عالية في نفس الوقت".[1]

ويتضح من خلال كافة التعاريف السابقة الخاصة بمفهوم الاستراتيجية ان هذه الاجتهادات في حقيقة الامر هي بناء معرفي نظري اجتهد في مضمونها الباحثون والمهتمون بهذا المجال وفقا لما يرونه مناسبا وذلك حسب تخصص كل باحث وحسب الغاية الدافعة لذلك.

لهذا نلاحظ في مختلف التعاريف تباين في المتغيرات التي يتبناها كل تعريف كما أنها تخدم الهدف الذي يسعى من خلالها البحث الى تحقيقه، فالاستراتيجية بمفهومها الواسع تتعدى التوقعات التي يتصورها الباحث أو القائم عليها لأنها غير مستقرة فهي خضعة لمختلف المؤثرات التي نظري الحياة العامة للأفراد أو المؤسسات وهذه المؤثرات تتحكم فيها الأنساق المعروفة بـ: الاجتماعية السياسية، الاقتصادية الثقافية الدينية والتكنولوجية وهذه الأنساق هي المحرك الأساسي لكل عملية اجتماعية وتنظيمية تتأثر بها وتؤثر فيها. وعدم استقرار هذه الانساق وتغيرها المستمر يجعل من وضع استراتيجية في أي مجال كان مرهون بها وبتحولها لذا فالمرونة هي من أساسيات بناء أي استراتيجية مما يجعلها قابلة للتكيف مع مختلف الحالات الطارئة. وربما هذه الخاصية هي التي جعلت من الباحثين في مجال الاستراتيجية يختلفون في وضع تعريف متفق عليه أو على الأقل تشترك فيه عوامل متقاربة، لكن رغم ذلك تبقى هذه التعاريف سند نظري للطالب والباحث في علوم الاعلام والاتصال تساعده على الأقل في فهم الاستراتيجية باعتبارها مصطلحا علميا يمكن تكييفه مع الحالات التي يراها مناسبة لبحثه.

[1] فرحات غول، الوجيز في اقتصاد المؤسسة، الجزائر، دار الخلدونية، 2008، ص 181

ب. الاتصال: ان الكتابات حول استراتيجية الاتصال قليلة جدا وهذا قد يكون راجع لكون استغلال وسائل الاعلام والاتصال في المجال المؤسساتي ومن أجل تحقيق هدف اتصالي معروف أو محدد مسبقا حديث النشأة. كما أن المصطلح يجمع ما بين تخصصين مختلفين مما ادى إلى تأثره بآراء المفكرين والدارسين.

كلمة اتصال يقابلها في اللغة الفرنسية كلمة Communication والتي تعوذ الى جذور الكلمة اللاتينية communis التي تعني "الشيء المشترك"[1]

وطبعا لذلك فإن الاتصال يعني تشارك المرسل والمستقبل معا في رسالة واحدة.

إن مفهوم الاتصال يبعث الى معاني كثيرة ، تشير الى الانفتاح والتواصل والتبادل وهو باللغة العربية يعني الوسط بين شيئين أي علاقة الشيء بالشيء[2].

ويعرفه زهير احدادن في كتابه مدخل إلى علوم الاعلام والاتصال كـ "عملية تبادل للمعنى" فيها طرفان مرسل ومستقبل، والتبادل لا يتم الا إذا وقع بين شخصين أو أكثر فإن وقع بين شخصين فإنهم يسمونه بالاتصال الفردي الشخصي وهو اتصال بدائي وان وقع بين مرسل وعدد كبير من الأشخاص فإنه يسمونه بالاتصال الجماعي أو الجمعي أو الجماهيري، وهو الاتصال المتطور.[3]

ومنه نستنتج أن المحور الأساسي في عملية الاتصال هو وقوع تبادل المعنى. هذا التعريف يعني أن الاتصال " عملية مشاركة Participartion بين المرسل والمستقبل، وليس عملية نقلTransmission ، إذ إن النقل يعني الانتهاء عند المصدر، أما المشاركة فتعني الازدواجية أو التوحد في الوجود، وهذا هو الأقرب الى العملية الاتصالية.[4]

---

[1] مي عبد الله، البحث في علوم الاعلام والاتصال من الأطر المعرفية إلى الاشكاليات البحثية، بيروت، دار النهضة العربية، 2011، ص 63

[2] عبد الفتاح محمد دويدان، سيكولوجية الاعلام والاتصال، مصر، دار المعرفة الجامعية، 1999، ص 17

[3] زهير احدادن، مدخل الى علوم الاعلام والاتصال، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2002، ص9

[4] مي عبد الله، مرجع سابق، ص 64

اهتم الباحثون في القرن العشرين بتعريف الاتصال مما أدى الى ضهور دراسات عديدة حول الموضوع. ففي عام 1948م نشر الرياضي الأمريكي نوبر وينر Norbert WIENER كتاب Cybernetics وقدم من خلاله مفهوم التغذية العكسية مبينا أن الاتصال ليست عملية أحادية.

بعده بسنة نشر أحد طلبته كلود الوود شانون Claude Elwood shannon كتاب Amathematical theory of communication حيث يعرف الاتصال في مخطط شانون على أنه عملية نقل رسالة من مرسل الى مستقبل الذي قد يتعرض إلى تأثير خارجي.[1]

ومنه نستنتج بأن الاتصال كعملية لا تنتهي بمجرد أن تصل الرسالة من المصدر (المرسل) إلى المتلقي (المستقبل)، كما يعني أن هناك العديد من العوامل الوسيطة بين الرسالة والمتلقي بما يحدد تأثير الاتصال.

ترتبط استراتيجيات الاتصال بالمؤسسة بشكل مباشر، باعتبار ان للعملية الاتصالية دور حيوي في أوساط المؤسسة، وهي المحرك الرئيسي لكل القرارات وعامل مهم في نجاحها، لها تأثير مباشر على اتجاهات وسلوك العمال وتعمل على تحسين صورة المؤسسة والتأثير على العملاء وجمهورها الخارجي. وعموما تطلق على العملية الاتصالية التي تكون المنشأة طرفا فيها مصطلح الاتصال المؤسساتي أو الاتصال التنظيمي.

2: مفهوم الاستراتيجية الاتصالية

استعانت علوم الاعلام والاتصال بمصطلح الاستراتيجية لتعبر عن القواعد التي توضع على أساسها صيغة الاتصال، وتتضمن الهدف وخواصه والجمهور الموجه اليه.

[1] Levourier, Vous-Avez Dit Communication? Clés Pour Etre Et Agir Au Quotidien. Paris: Gereso Edition .2006, p. 41

يرى بيار قريقوري Pierre GRIGORY فيرى ان الاستراتيجية الاتصالية هي "مجموعة من وسائل المتناسقة التي تسمح للمنظمة أو المؤسسة بالاتصال بمحيطها والتأثير على جمهورها".[1]

فالاستراتيجية الاتصالية مبنية على قاعدة معلومات إرشادية وموجهة صوب النتائج المرجوة تجمع أواصر العاملين تحت لوائها وهي أساسا تشكل رباطا لعناصر الخطة التي قد درست الواقع المحلي، وهي تمتد في المؤسسة من سنتين الى خمسة سنوات من خلال إعداد خطط عمل سنوية، وفيها تحدد العناصر المختلفة اللازمة لتطبيق استراتيجية ومتابعتها ابتداء من الأهداف الخلايا الاتصالية والمستهدفين والوسائل والوسائط والتواريخ إلى التكاليف المتعلقة بها والحدود أو القيود الممكن أن تواجهها العملية الاتصالية. [2]

وبناء على ما سبق، يمكن تعريف الاستراتيجية الاتصالية بأنها مجموعة من الإجراءات المتتالية والمتناسقة التي تضعها المؤسسة لتحقق أهدافها الاتصالية المسرة مسبقا. يعبر عنها في خطة عمل محكم وواضح plan ، تعمل المؤسسة على تطبيقه على المدى القريب المتوسط والبعيد. كما تشمل الاستراتيجية الاتصالية نوعين من الأهداف الداخلية والخارجية وكل نوع منها يتخذ منحى مختلف ويترجم في شكل خطة مكتوبة واضحة ومكونة من مجموعة عناصر.

من جهة أخرى فالاستراتيجية الاتصالية هي مجموعة عوامل تقنية – علمية مركبة على شكل مخطط هندسي تتحدد فيه الأطراف المعنية والوسائل والجمهور المستهدف والهدف، وكل عنصر من هذه العناصر محدد المضمون ومترابط ومكملة لبعضها البعض لتحقيق الهدف.

فالاستراتيجية الاتصالية تكون مجال اهتمام الباحث أو المسير المؤسسي عندما تفشل العملية الاتصالية العاذية في تحقيق غايتها وهدفها، بمعنى أن كل عملية اتصالية داخل أيه

[1] Garegory & Lihu, Marketing Et Publicité. Paris: DOLLOZ , 1994, p. 90

[2] ناصر دادي عدون، الاتصال ودوره في كفاءة المؤسسة الاقتصادية، الجزائر، دار المحمدية، 2004، ص 81

مؤسسة أو هيئة مهما كان بعها اقتصادية، خدماتية، إدارية ... الخ إذا لم تحقق هدفها المنشود المسطر من طرف الهيكل التنظيمي تبدأ بوادر الازمة أو عدم الرضى بالظهور والتي تؤثر على سير العمل واستقراره وفي هذه الحالة يبدأ التفكير في بناء استراتيجية اتصالية ونستنتج من ذلك أن الاستراتيجية الاتصالية تؤذي وظيفة استشرافية أو تنبؤيه هدفها تفادي وتجاوز مخلفات وأثار العملية الاتصالية العاذية التي تركت أثار سلبية وغير فعالة.

فالفاعلية هي أساس بناء مل استراتيجية اتصالية ونقصد بذلك الفاعلية العلمية أي بناء استراتيجية اتصالية بمتغيرات علمية تم التأكد من صحتها والاعتماد على ذوي الخبرات والمهارات في هذا المجال حيث تلعب القذرات العلمية والخبرات دورا فعالا في بناء استراتيجية اتصالية واضحة المعالم وقابلة للتحقيق.

ثانيا: أنواع استراتيجيات الاتصال

تعمل كل مؤسسة على تفعيل استراتيجيات اتصالية على مستويات مختلفة لضمان تحقيق الأهداف المسطرة، وتتنوع الاستراتيجيات الاتصالية بتنوع عوامل التصنيف فهنالك من يرى يصنفها الى استراتيجية داخلية وخارجية انطلاقا من مبدأ ان العملية الاتصالية تستهدف جمهور داخلي يتمثل في العمال واخر خارجي يتمثل في العملاء والمتعاملين مع المؤسسة.

1: أنواع الاستراتيجيات الاتصالية حسب الجمهور المستهدف

تنقسم الاستراتيجية الاتصالية في المؤسسة الى نوعين (استراتيجية اتصالية تتكفل بالاتصال الداخلي)، والأخرى تكفل بالاتصال الخارجي وهي كالاتي:

أ. **الاستراتيجية الداخلية:** يستهدف هذا النوع من الاستراتيجية الجمهور الداخلي للمؤسسة، والذي يتكون من مجموع العمال والقائمين عليها من اجل تعديل الخصائص الذهنية للأفراد بصورة مباشرة من خلال التأثير على اتجاهاتهم وموقفهم بما يخدم مصالح المؤسسة، والتأثير على العوامل الأخلاقية لرفع الشعور بالمسؤولية الاجتماعية بالإضافة الى العوامل العاطفية لاستمالة العمال لرفع الشعور بالانتماء للمؤسسة والسهر على مصالحها. وعلى العموم

تستعمل التسميات التالية للإشارة الى الاستراتيجيات الداخلية نداء العقل، نداء الواجب، نداء العواطف.

ب. الاستراتيجية الخارجية: سميت كذلك لان الاتصال لا يتوجه الى الأفراد المنتمين بشكل مباشر الى المؤسسة، بل الى العوامل البيئية او المحيطة بالمؤسسة وبعمالها حيث يتم التأثير او التعديل في معتقدات سلوكيات الجمهور الخارجي، وبفعل العادة تتحول السلوكيات المحدثة الى قناعات تحل محل المعتقدات القديمة تهدف الاستراتيجية الاتصالية الخارجية الى " تنمية المعرفة والوعي بالقضايا التي تتبناها المنظمة وتغير السلوكات غير المواتية والحصول على الدعم الازم لتحقيق الأهداف المرسومة من طرف صناع القرار في المنظمة والهيئة.[1]

ويقصد بالاتصال الخارجي تلك العملية التفاعلية التي تحدث بين المؤسسة وجمهورها الخارجي العام، أي اجمالي الجماهير المحيطة بالمنشأة وذلك من أجل الوصول الى الانسجام بين المؤسسة والجماهير.

2: أنواع الاستراتيجيات الاتصالية حسب نوع المؤسسة

تتنوع الاستراتيجية الاتصالية بتنوع أنواع المؤسسات، ويتدرج ضمنها ما يلي:

أ. استراتيجية الاتصال التسويقي (Stratégie de communication commerciale): وهي استراتيجية تستعمل تقنيات الاتصال للتعريف بالمنتجات والخدمات، بهدف اعلام وإقناع المستهلك بها والتأثير فيه لقبولها واستخدامها أي تحفيز السلوك الشرائي الإيجابي لذى المتلقي. ويندرج ضمن هذا النوع من الاستراتيجية

***الاتصال التجاري La communication commerciale :** وهو يشير الى العمليات التي تستهدف مباشرة المستهلكين من اجل ترقية المنتوج، وتتحدد أهداف الاتصال التجاري

[1] محمد جودة ناصر، الدعاية والاعلان والعلاقات العامة، عمان، دار مجدلاوي، 1998، ص 179

انطلاقا من أهداف التسويق، والذي يشمل بشكل عام الوظائف المختلفة الخاصة بالمبيعات التوزيع الإعلان، الإنتاج وابحاث السوق.

***استراتيجية الاتصال الاجتماعي Stratégie de communication Sociale :** وهي تعني استخدام نفس الأساليب المعتمد عليها في الاستراتيجية التسويقية لنشر الأفكار والآراء والقضايا الاجتماعية ضمن الثقافة السائدة كالتوعية والبيئة ... وهو اتصال تقوم به المؤسسة لعرض ونشر معلومات خاصة بنشاطات تندرج ضمن المسؤولية الاجتماعية. [1]

***استراتيجية الاتصال المؤسساتي Stratégie de communication d'entreprise :** تستعمل تقنيات الاتصال للتعريف بالمؤسسة وتقوية سمعتها. وينبثق عنها مجموعة من الانواع الاتصالية منها:

– **الاتصال المالي La communication financière :** يستخدم الاتصال المالي جميع تقنيات الاشهار والاعلام الموضوعة تحت تصرف المؤسسة، ويهدف الى توضيح وتحسين الصورة المالية لدى الهيئات المالية مستشارين، محللين صحفيين متخصصين... ولدى الجمهور العام.

يعتبر الاتصال المالي عامل مهم من الاستراتيجية الاتصالية للمؤسسة، فهو يعذل ويحسن صورتها لذي مختلف الجمهور والتعاملين.

– **اتصال التوظيف La communication du recrutement :** يعرف التوظيف على أنه "عملية استقطاب الأشخاص الباحثين عن العمل من ذوي الكفاءة والصلاحية المناسبة لشغل الوظائف الشاغرة والقيام بعملية قياس وتقدير قدراتهم وصفاتهم، واختيار أكثرهم قابلية للنجاح في أداء تلك الوظائف".

[1] يونس زايتة، مدخل الى الاتصال الاجتماعي للمؤسسة .عمان :ذار الراية للنشر والتوزيع، 2015، ص 22

3: أنواع الاستراتيجيات الاتصالية حسب الموقف

كما تقسم الاستراتيجية الاتصالية الى أربعة أنواع حسب طبيعة الموقف الذي تسعى الى تحقيقه[1]، وهو تقسيم مستمد من النموذج الموقفي لاستراتيجيات الاتصال **Situation model of communication strategies**، الذي قدمته رولر **Betteke Van Ruler** حيث ترى رولر **Ruler** ان لكل موقف اتصالي استراتيجية مناسبة للتعامل معه، كما يرى انه يمكن استخدام استراتيجية واحدة في موقف محدد أو استخدام مزيج من هذه الاستراتيجيات في موقف اخر. ويحدد ونماذج الاستراتيجيات الاتصالية وفقا لمحورين أساسيين، يرتبط الأول بطبيعة الاتصال ومدى اشراك الجمهور في هذه العملية فقد يكون الاتصال في اتجاه واحد من المؤسسة الى جمهورها او في اتجاهين بين المؤسسة وجمهورها. ويرتبط الثاني بطبيعة المضمون والمعاني التي تتضمنها الرسالة الاتصالية. وهي تتراوح ما بين الرسالة التي تحمل ذلالة تتعلق بالمؤسسة فقط **Dénotation** والرسالة التي تحمل دلالات متعددة تعبر عن رؤى المؤسسة والجمهور على حد سواء **Connotation.**

وبناء عليه قدمت رولر **Ruler** أربعة أنواع من الاستراتيجيات الاتصالية:

أ. استراتيجية الاعلام Information يعتمد في هذه الاستراتيجية على الاتصال في اتجاه واحد ويعبر مضمون الرسالة الاتصالية عن روى المؤسسة ويحمل معاني ودلالات ذات معنى واحد ويتم في هذه الاستراتيجية تقديم المعلومات الى الجماهير الأساسية لمساعدتهم في تكوين الرأي واتخاذ القرارات، ومن امثلة ذلك البيانات الصحفية ومطبوعات المؤسسة.

ب. استراتيجية الاقناع Persuasion تجمع هذه الاستراتيجية بين الاتصال في اتجاه واحد، والمضمون الاتصالي الذي يعبر عن رؤى كل من المؤسسة والجماهير، ويحمل دلالات تعكس وجهة نضر الطرفين، وتعد استراتيجية الاقناع الاستراتيجية الأساسية في كل من

[1] Van Ruler, The Communication Grid: An Introduction Of A Model Of Four Communication Strategies. Public Relation Review(30), 2003, p. 123-143

الإعلان والدعاية وتستعمل هذه الاستراتيجية في اتصالات المؤسسة عندما تسعى الى خلق قاعدة للعلاقات الاستراتيجية مع الجماهير الأساسية.

وتسعى المؤسسة من خلال هذه الاستراتيجية الى التغيير المقصود ومعارف واتجاهات وسلوكيات جمهور معين وتتطلب استراتيجية الاقناع أهدافا واضحة ومحددة، ومزيجا من الرسائل الإقناعية.

ج. استراتيجية بناء الاجماع Consensus Building تجمع هذه الاستراتيجية بين الاتصال في اتجاهين والمضمون الاتصالي الذي يعبر عن رؤى المؤسسة، وتستعمل لبناء علاقات استراتيجية بين المؤسسة وبيئتها الخارجية، أو بين المؤسسة والعاملين فيها.

وتطبق هذه الاستراتيجية عندما يكون هناك تعارض في مصالح اطراف يعتمد كل طرف منها في وجوده على الطرف الآخر. اذ توجه هذه الاستراتيجية الى الجمهور النشط، وينتج عنها تطوير السياسات المؤسسة.

د. استراتيجية الحوار Dialogue تجمع استراتيجية الحوار بين الاتصال في اتجاهين والمضمون الاتصالي الذي يعبر عن رؤى المؤسسة والجمهور، ويحمل دلالات تعكس وجهة نظر الطرفية، اذ يتم استعمال هذه الاستراتيجية في المناقشات المتعلقة بممارسة العلاقات وكذلك المناقشات الفكرية المعتمدة حول المشكلات واستشارة الجمهور في سياسات المؤسسة وتتطلب هذه الاستراتيجية رسائل اتصالية من أطراف الحوار وعادة ما توجه الى الجمهور المدرك النشط.

ثالثا: المبادئ العامة للاستراتيجية الاتصالية

لكي يكون للاستراتيجية الاتصالية قبول ويكون لها أيضا فعالية، يجب أن يتع في تحريرها[1] مجموعة من المبادئ الأساسية وهي المبادئ الثمانية الأساسية التالية:

[1] Decaudin, La Communication, Marketing Concepts, Techniques, Stratégies. Paris: Economica, 1995, p 45

الوجود L'existence : تحرر الاستراتيجية الاتصالية في وثيقة رسمية وهو ما يطلق عليه مبدأ الوجود الفعلي عادة ما تكون هذه الوثيقة سرية لا يطلع عليها الى فئة قليلة من المسؤولين في المؤسسة . الا ان وجود هذه الوثيقة بصيغته الورقية نادر جدا، حيث ان أغلب المؤسسات تعتمد على القرارات التكتيكية بالمقاربة مع المنافسين واحتلال المساحات الإعلامية وقوة الميزانية والمتابعة من الرئيس والبحث عن مستهلكين جدد. [1]

الاستمرارية Continuité : يشترط في الاستراتيجية الاتصالية الاستمرارية على المدى الطويل لكي تظهر كفاءتها وفعاليتها.

التميز Différenciation : ان أحد الأدوار الأساسية للاستراتيجية الاتصالية هي صناعة صورة متميزة للمنتج أو الخدمة عن غيره من العروض المنافسة حيث تقاس نوعية الاتصال بدرجة التميز الايجابي التي يخلقها المنتج أو الخدمة المعروضة.

الواقعية Réalisme : يجب أن تتطابق الاستراتيجية الاتصالية مع خصائص المنتج أو الخدمة لتحظى بالقبول من طرف الجمهور المستهدف. فأي معلومة لا ترتبط بالواقع تؤدي الى رفض الرسائل المعروضة، ومن ثم فقدان المنتج او الخدمة لقيمته أو جمهوره وبالتالي لابد من الابتعاد عن الغموض والتأويلات في تحرير الاستراتيجية الاتصالية.

الوضوح Clarité : يجب أن تكون الاستراتيجية الاتصالية واضحة وبسيطة وسهلة الفهم لدى الجمهور المستهدف. فأي استراتيجية تعتمد على أسس ومبادئ غير مفهومة ومعقدة، تكون نتيجتها مبهمة لا قيمة لها.

القبول الداخلي Acceptation interne: لا بد على الاتصال ورسائله ان تكون مسموعة ومفهومه من الجماهير داخل المؤسسة مستخدمين، عمال، إطارات... باعتبار انهم جزء مهم من العملية الاتصالية ويمثلون المرسل الرسمي للرسالة الاتصالية كما ان الاستراتيجية الاتصالية تنجز وتنفذ من طرف الموظفين وبالخصوص الذي لهم علاقة مباشرة مع

[1] عواج، 2020، ص 233

الجماهير الخارجية. وبالتالي مبدأ القبول الداخلي أساسي لنجاح أي استراتيجية اتصالية يضمن التكامل والاستمرارية.

المرونة Flexibilité : استراتيجية الاتصال يجب أن تكون مرنة حسب الاشكال الاتصالية، وسائل الاتصال ونوع الخدمة أو المنتج.

التناسق Cohérence : يجب أن يتناسق الاتصال مع مجموعة قرارات المؤسسة وبالخصوص مع قرارات التسويق وهدفه وموقعه وقنوات التوزيع. فالاستراتيجية الاتصالية جزء لا يتجزأ من الاستراتيجية العامة للمؤسسة.

إضافة الى ما سبق ذكره يجب الإشارة الى ان الاستراتيجية بمفهومها التنظيمي والتنبؤي تهدف الى تحقيق عدة اعتبارات أو أهداف يمكن حصرها فيما يلي:

-تحقيق الهدف.

-تحديد الفئات المستهدفة.

-مراعات الشكل المناسب للعرض .

- أي الاختصار عند عرض استراتيجية ما.

-توفر دراسات سابقة.

-عرض وثيقة الاستراتيجية بأسلوب بسيط.

ومن خلال هذه العناصر يتضح أن الاستراتيجية مبنية على خصائص ذات دلالات تقنية غرضها الأساسي تحقيق الهدف، ولم يتأتى ذلك الا من خلال مراعات المستهدفة والتي لها مكانة هامة في هرم أي استراتيجية كونها هي الوعاء الذي يحتوي التطبيقات الخاصة بأهداف الاستراتيجية ، لهذا ينصح المهتمون والباحثون في هذا المجال الاعتماد على الدراسات السابقة ويقصد بها الدراسات الأكاديمية التي تناولت بالدراسة والتحليل كافة العناصر المحية بالموضوع الذي من أجله تبنى الاستراتيجية وعلى سبيل المثال الدراسات المتعلقة بالجمهور وخصائصه وكذا المؤثرات المتعددة التي تدخل في تشكيل الاتجاهات هذا وصولا الى تنبؤات تحدد المجالات المتعددة التي عرفت على سبيل المثال الازمات لا سيما

المؤسسات ومنه تدرس خصائصها وأسباب الوقوع في الازمات وحصرها حصرا علميا دقيقا تكون بمثابة متغيرات أساسية في بناء اي استراتيجية تجعلها تتكيف مع مختلف المجالات وقد تجنبها الوقوع في انسداد تنظيمي.

رابعا: الاستراتيجيات الاتصالية وقت المخاطر والأزمات

الاستراتيجية الاتصالية عند اغلب المفكرين في هذا الموضوع انما وجدت لتغطية العجز الذي لم يستطع الاتصال التقليدي تحقيق هدفه إذا تطرح هي البديل وجميع المنظرين في هذا المجال انما يعتمدون في استراتيجيات الاتصال في مجال الازمات منطلقين من فكرة أساسية انه لا يوجد هناك تنظيم مكتمل الجوانب وليس هنالك تنظيم يتسم بالديمومة وانما كل نضام هو نسبي . لذا فان مبدأ النسبية عندهم... لذا يقرون ان لكل نسبة مسببات قد تختلف عن بعضها البعض لكن دافعا الأساسي والمشترك هو ضهور عيوب في النظام او التنظيم الخاص بمؤسسة أو هيئة ما ومع مرور الزمن يتحول ذلك الى ازمة او انسداد الأفق وفي مثل هذه الأحوال وهذه الظروف يجب إيجاد مخرج باقل تكلفة من الخسائر ويكن ذلك في بناء استراتيجية عامة تستجيب المطلب الهدف المنشود.

ان استراتيجية الاتصال خلال الأزمات، يجب ان تتبع قاعدة عالمية متفق عليها وهو وضع قواعد علمية تحدد التعامل وفهم الازمة حسب المراحل المعروفة قبل، اثناء وبعد الازمة واحترامنا لهذه المراحل الثلاث يساعدنا على فهم الازمة او الكشف عن خصائص ودوافع الازمة او الوصول الى حلول تقلل من اثار الازمة، وتتبع كرونولوجيا اخذت الازمة وفق هذا المنطق يسمح لنا في اخر المطاف الوصول الى الهدف العلمي المنشود وهو رسم السياسات واتخاذ القرار وهتان الخاصيتان بذورهما يسمحان لنا بتحقيق غاية استراتيجية الاتصال وهي إمكانية التبني وكلما تحقق هذا المبدئ – التبني يمكننا القول اننا نجحنا في بناء استراتيجية اتصالية ذات مقومات علمية يمكن اتخاذها كمرجع لتعميمها على الازمات ذات الخصائص المشتركة، لذا وبكل بساطة نؤكد على ان الازمة هي وليدة محيطها وهي نتيجة تناقض عناصر نضامها لذا كل استراتيجية اتصالية تكون نابعة من محيطها.

وهذا التقديم يقودنا الى الحديث على متغير أساسي لا يقل أهمية على سابقيها الا وهي المعلومة وتوفرها، فكل استراتيجية كانت منها استراتيجية الاتصال لا يمكن لها أن تحقق هدفها دون المعلومة، فالوصول الى المعلومة وتصنيفها وترتيبها ومعالجتها جزء هام في بناء أي استراتيجية فالمعلومة يمكن الحصول عليها بالبحث عن المصادر الرسمية او بتبادلها نع جهات أخرى او الحصول عليها بتكلفة – شراؤها ومن هنا تظهر قيمة المعلومة في بناء أي استراتيجية، فاستراتيجية الاتصال بذورها اكثر حاجة الى المعلومة لأنها تبحث عن الشكل الأمثل لإيجاد نضام اتصالي فعال يسمح لنا بالوصول الى الهدف المنشود والمتنبئ ولم يتأتى ذلك الا بالمعلومة المستحدثة، لهذا يؤكد الباحثين والمهتمين في هذا المجال ان المعلومة وتحيينها في عصر العولمة مطلب أساسي لتحقيق فعالية الاستراتيجية الاتصالية وهنا تظهر لنا أهمية أخرى للمعلومة وهو تحقيق التأثير في اسرع ممن وباقل تكلفة وبفاعلية عالية واذا توفر ذلك يمكن الحديث عن بناء استراتيجية اتصالية طويلة المدى.

ليست المؤسسات بمنأى عن الازمات التي تهدد سمعتها وتعرض صورتها للخطر، وقد تظهر الازمات في شكل صراعات بين العمال والتكتلات في المؤسسة، أما خارجيا فقد تفقد جمهورها الوفي والمتعاملين معها، فتعرض الى ضربة تؤذي بها الى الانحطاط فالمؤسسات تفكر كثيرا في وضع مخططات تسويقية وحتى اتصالية وماذرا ما تخطط لإمكانية حدوث ازمة وكيفية معالجتها، وهو ما يجعل مواجهة المؤسسة أي التعرض الى ما يعرف بطاهرة الاشاعات وهنا تحتاج المؤسسة الى المعلومات أكثر من أي وقت مضى في تحريكها لمختلف الاتجاهات الداخلية والخارجية، بمعنى أن المعادلة أثناء الازمة تكون "تسيير الازمة– الاتصال" وكل ازمة تتطلب تفكير استراتيجي.

المبحث الثاني: العملية الاتصالية في المؤسسة الأمنية الجزائرية

لو تعمقنا في تاريخ الجزائر لوجدنا أنه لا وجود للجزائر (الدولة، الشعب، التاريخ) من دون المؤسسة الأمنية وأن غياب الدولة أو بقائها مرهون بقوة الجيش منذ ما قبل التاريخ وإلى يومنا هذا.

إذن الكلام عن المؤسسة الأمنية الجزائرية هو الماضي والحاضر والمستقبل، ليس كأفراد أو قيادات أو حتى مبادئ ولكن كمؤسسة مدافعة عن الدولة ومحافظة عليها ومضحية من أجلها كما أن الاندماج بين المؤسسة الأمنية والدولة يعد حالة فريدة في الجزائر بالمقارنة مع الدول الأخرى[1]

أولا: نشأة وتطور الأمنية الجزائرية

وتعود جذور المؤسسة الأمنية إلى المنظمة الخاصة، لحزب الشعب الجزائري الذي يعد النواة الأولى للجيش الجزائري وقد أنشئت هذه المنظمة بقرار من اللجنة المركزية لحزب الشعب الجزائري سنة 1947، وأسندت لها مهمة الإعداد للثورة المسلحة.

ومما تنبغي الإشارة إليه أن الجزائيين كانوا خاضعين قانونيا للخدمة الإلزامية في الجيش الفرنسي ولم يكن أداء هذه الخدمة مرتبطا بالنظرة السلبية التي اكتسبتها فيما بعد بل أن الخبرة الأمنية التي اكتسبها بعض المناضلين في الجيش الفرنسي كانت تؤخذ بعين الاعتبار في اختيار بعض المناضلين العضوية المنظمة الخاصة وإسناد بعض المسؤوليات فيها.

فحسب بعض المحللين السياسيين، تمثل المؤسسة الأمنية الجزائرية حالة فريدة تجمعت فيها عدة عوامل وصفات منها ما تشترك فيه مع غيرها ومنها ما تنفرد به، فقد نشأت وتطورت على مراحل وتغذت من أوضاع سياسية واجتماعية مختلفة، مدة تزيد على نصف قرن، فهي ظاهرة تراكمية، متصلة بتاريخ حركة التحرير الوطني في الجزائر وبالتطورات

[1] خالد عمر بن قفة، المؤسسة العسكرية الجزائرية والشرعية، الجرائر، مؤسسة الشروق، 2000، ص 18.

السياسية في المنطقة العربية والعالم. لقد واكبت هذه الظاهرة نشوء القوات المسلحة الجزائرية وتطورها منذ أن كانت مجرد تنظيم خاص مسلح تابع لحزب الشعب الجزائري ثم عندما أصبحت أداة أساسية في معركة الاستقلال باسم جيش التحرير الوطني، لتصبح بعد الاستقلال، الجيش الرسمي للدولة الجزائرية الحديثة وأطلق عليها الجيش الوطني الشعبي[1].

وعليه فقد أصبح الجيش يحمل أسم الجيش الوطني الشعبي ليكون أكثر ملائمة لعهد الاستقلال وعزز بشعار، الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني ، وكل هذا يرمز إلى جملة من المعاني: الوفاء للثورة ولجذورها الشعبية، والطموح لتحديث الجيش بما يمكنه من القيام بدور الجيوش العصرية.

عليه كان لا بد من تنظيم هذا الجيش تلك هي المهمة التي شرعت فيها وزارة الدفاع الوطني منذ البداية التي صدر بموجبها قرار وزاري يقسم البلاد إلى سبع نواحي أمنية علما أن الناحية السابعة كانت العاصمة أما حاليا فهي ست نواحي فقط[2]، وقد جاء هذا التقسيم ليمكن من حل كافة المشاكل وتذليل كل الصعوبات الناجمة عن حرب التحرير ضمن مؤسسة واحدة، وكان الغرض من حركة التنظيم هذه يتمثل في إقامة نظام لتمويل حاجيات الجيش الذي لا بد من تنظيمه وتغذيته وإيوائه وعلاجه وتكوينه.

وهكذا فإن أول ما تم إنشائه تتمثل في المعتدية الأمنية ومديرية العتاد والهندسة الأمنية والصحة:، بينما تركت المبادرة للنواحي الأمنية لتسوية مشاكلها بنفسها مع إعطائها طابعا موحدا للعمل، وقد أنشئت هذه المديريات التي أضيفت إليها مديرية الموظفين والقوات الجوية والبحرية الممثلة في ووزارة الدفاع الوطني لتكون الهيكل الأساسي للجيش الوطني الشعبي[3].

---

[1] محمد العريب الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر: دراسة، ج 1، دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999، ص 181

[2] النواحي العسكرية هي: الناحية العسكرية الأول (البليدة). الناحية العسكرية الثانية (وهران» الناحية العسكرية الثالثة (بشار), الناحية العسكرية الرابعة (ورقلة)، الناحية العسكرية الخامسة (قسنطينة) والناحية السادسة (تمنراست).

[3] وزارة الإعلام والثقافة، من جيش التحرير إلى الجيش الوطني الشعبي، الجزائر، مركب الطباعة ش. و.ن.ت، 1979، ص95

ثانيا: الاتصال في المؤسسة الأمنية

عرف الاتصال في الجيش الوطني الشعبي، منذ الاستقلال، تطورات وتحولات عديدة تماشيا مع الأوضاع السياسية غير المستقرة التي عرفتها البلاد، خاصة خلال العشرية السوداء التي كانت فيها المؤسسة الأمنية عرضة للتشويه والتضليل على جميع المستويات الوطنية والدولية.

وممّا صعّب على المؤسسة الأمنية التصدي للحملات المغرضة التي تعرضت لها هو انشغالها بمكافحة الإرهاب وبالتالي اضطرارها انتهاج سياسة انغلاق وعزلة عن المجتمع المدني، فأصبح الاتصال، نقطة ضعفها.

أدركت المؤسسة الأمنية إذن، أن نوع جديد من السلاح بات يهددها ويهدد أمن واستقرار البلاد، وهو المعلومة، هذا ما أوجب عليها إعادة النظر في مفهوم الاتصال وإعطاءه أهمية وعناية أكبر من أجل صد كل محاولة عدوانية مغرضة لكسر علاقة الثقة بين المجتمع والجيش الوطني الشعبي.

وكانت البداية من التخطيط الاستراتيجي للاتصال الذي تمحورت أهدافه حول:

- تعزيز العلاقة جيش- أمة،
- تدعيم الوحدة والتلاحم الداخلي، وترقية وتحسين صورة وسمعة الجيش الوطني الشعبي.

وتتمحور هذه الإستراتيجية حول ثلاثة (03) أنواع من الاتصال:

- اتصال مؤسساتي؛
- اتصال عملياتي؛
- اتصال الأزمات.

فعلى **الصعيد الداخلي:** عملت استراتيجية الاتصال في هذا الصدد على جعل الاتصال دعامة رئيسية لاتخاذ القرارات وترسيخ قيم التعاون والانضباط الأمني والالتزام بالتوجيهات الصادرة وتنمية روح العمل الجماعي بين الرؤساء والمرؤوسين.

وذلك من خلال ايصال المعلومات وتعليمات القيادة، للأفراد الأمنيين، بقراءة مبسطة وواضحة؛

أما على **الصعيد الخارجي:** فقد سعت المؤسسة الأمنية من خلال استراتيجية الاتصال إلى وضع كل المعلومات المتعلقة بالدفاع الوطني، بتشجيع التغطيات الإعلامية التي ترمي إلى التعريف بمجهودات القوات المسلحة والمهام التي تقوم بها. [1]

ثالثا: مهام مديرية الاتصال والإعلام والتوجيه في المؤسسة الأمنية

تعتبر هذه المديرية إحدى مديريات وزارة الدفاع الوطني التي طبقا للمرسوم الرئاسي رقم 92-04 المؤرخ في 30 يناير 1992: تمثل الجهاز الوزاري المكلف، تحت سلطة وزير الدفاع الوطني، بإعداد وتنفيذ سياسة وزارة الدفاع الوطني في مجال الاتصال والإعلام وتنفيذها في:

- الايصال و الإعلام؛
- تحسيس المستخدمين؛
- البحث و الأرشيف التاريخي الأمني؛
- تأمين العلاقات العامة لوزارة الدفاع الوطني مع مصالح الإعلام التابعة للوزارات الأخرى و كذلك مع أجهزة الصحافة؛ ...الخ[2]

وعلى ضوء هذه التحولات، تسهر المديرية على ضمان التعريف بمختلف نشاطات الجيش الوطني الشعبي، بالإضافة إلى مهام التحسيس والتوجيه ضمن الاتصال الداخلي لفائدة الأفراد والوحدات.

فبعد أن أدركت القيادة العليا للجيش الوطني الشعبي، ضرورة وحتمية التحكم في الاتصال وتطويره كسلاح للرقي إلى أعلى مراتب الأولويات، قررت إعادة هيكلة مديرية

[1] مديرية الإعلام والإتصال والتوجيه، الجيش الوطني الشعبي، قمة التضامن، روضة الجندي، 15-01 ديسمير 2001، العدد 452 ، ص 32.

[2] المديرية المركزية للمحافظة السياسية للجيش الوطني الشعبي ، الجيش ، العدد 323 ، جوان 1990

الإيصال والإعلام والتوجيه وتوسيع هياكلها ومهامها وصلاحياتها، لا سيما على ضوء التطور المذهل الذي عرفه ميدان الإعلام والاتصال على الساحة الوطنية.

فبعد أن كانت تابعة لوزارة الدفاع الوطني تمّ إدماجها ضمن أركان الجيش الوطني الشعبي، بغرض إعطاءها بعدا عملياتيا يسمح بمرافقة مجمل النشاطات الأمنية والتعريف بها لدى الرأي العام، وتقريب المواطن من المؤسسة عملا بمبدأ جيش- أمة الذي يهدف إلى ضمان التلاحم بين الشعب وجيشه وتشكيل الصورة الذهنية للمؤسسة الأمنية مع ضمان صونها باستمرار.

ولضمان السير الحسن لمهامها، تنشط مكونات المديرية على النحو التالي:

- **على المستوى المركزي:** من أهم مهام مديرية الإتصال والإعلام والتوجيه على المستوى المركزي:

- متابعة أنشطة مختلف هياكل المديرية، المركزية و الجهوية؛
- تنظيم أنشطة الاتصال والإعلام لفائدة الجيش الوطني الشعبي،
- إعداد منظومة إعلامية حديثة، بالاتصال مع المصالح المعنية لوزارة الدفاع الوطني تضمن مصداقية الأخبار والمعلومات في اتجاه قوات الجيش الوطني الشعبي والرأي العام؛
- تصور وانجاز وتوزيع أية وثيقة مكتوبة أو مسموعة أو مرئية تهدف إلى التعريف بالجيش الوطني الشعبي و نشاطاته؛
- إقامة و تأمين علاقات دائمة مع أجهزة و وسائل الإعلام و العلاقات العامة للوزارات الأخرى؛
- ضبط مختلف النشاطات التي يتم القيام بها في مادة الإيصال و الإعلام و التوجيه مع الهياكل المركزية للمؤسسة والأجهزة الخارجية للمديرية وتقييم وقعها .... الخ. [1]

[1] مديرية الإعلام والإتصال والتوجيه، الجيش ، العدد 457 ، مارس 2001

- **على المستوى الجهوي:** توجد على مستوى النواحي الأمنية الستة (06) للجيش الوطني الشعبي، مديريات جهوية مهامها تطبيق مهام المديرية المركزية على المستوى الجهوي، والتي تتضمن بدورها مراكز إعلام إقليمية تخضع لوصايتها وتتكفل بمهام:

- التعريف بهياكل ونشاطات الجيش الوطني الشعبي؛
- العمل على توطيد العلاقة مع المجتمع المدني من خلال تنظيم محاضرات وأيام دراسية تعرّف بمختلف مصالح وهياكل الجيش الوطني الشعبي؛
- تنظيم أبواب مفتوحة وأيام إعلامية ومعارض كل سنة والتي تدخل في مخطط الاتصال السنوي للمديرية وتضم مختلف قوات الجيش الوطني الشعبي؛
- توزيع مناشير إعلامية صادرة عن مختلف هياكل وأجهزة الجيش الوطني الشعبي الموّجهة للجمهور؛

تقوم بعمل تحسيسي وتوعوي من خلال أيام إعلامية للجمهور وتناولها مواضيع مختلفة (الوقاية من حوادث المرور، الإدمان، مرض السيدا...)، إضافة إلى إقامة معارض للكتب بمشاركة مختلف دور النشر.[1]

رابعا: أساليب الاتصال في المؤسسة الأمنية بمديرية الاتصال والإعلام والتوجيه (العلاقات العامة).

في إطار تعزيز الاتصال المؤسساتي الجواري الذي يرمي إلي التعريف بالمؤسسة والتقرب أكثر من الجمهور العريض، التفتت المؤسسة الأمنية نحو أهداف العلاقات العامة لتجسيد إستراتيجية اتصالية جديدة ، محورها الانفتاح .

فأصبحت مديرية الاتصال والإعلام والتوجيه تسعى جاهدة إلى توظيف كل الأساليب الاتصالية والإعلامية الممكنة لتعزيز علاقاتها العامة، سواء على المستوى الداخلي أو

[1] مسيرة أربعين سنة ، مديرية الإعلام والإيصال والتوجيه ، الجيش ، العدد 468 ، جويلية 2002

الخارجي، وبالتالي ترسيخ صورة جيش جمهوري عصري في خدمة الأمة، نذكر من هده الأساليب: [1]

–تنظيم أيام إعلامية و أبواب مفتوحة : يتم تسطيرها ضمن مخطط الاتصال السنوي لوزارة الدفاع الوطني الذي تتكفل به مديرية الايصال والإعلام والتوجيه على مستوى مراكز الإعلام الإقليمية في جميع النواحي الأمنية فتوزع المنشورات الإعلامية الصادرة عن مختلف هيئات الجيش الوطني الشعبي وتنضم أبواب مفتوحة على مستوى قيادات القوات المسلمة للتعريف بمهامها وتجهيزاتها وأسلحتها.

– **تنظيم زيارات موجهة لصالح وسائل الإعلام :** تعكف مديرية الاتصال والإعلام والتوجيه على تنظيم زيارات لمختل الإعلاميين المهمين العاملين بقطاع الصحافة الوطنية المكتوبة والمؤسسات السمعية البصرية (عمومية وخاصة) بهدف فتح مجال التواصل والشفافية عبر وسائل الإعلام لتكون همزة وصل بين المؤسسة الأمنية والشعب وانتقال المعلومة بكل شفافية كما تراها في الواقع .

– **تنظيم ملتقيات علمية في الشأن الأمني:** تسمح المؤسسة الأمنية لوسائل الإعلام بالتغطية الإعلامية لمختلف النشاطات الخاصة بالجيش الوطني الشعبي في مختلف النواحي والمدارس ومراكز التكوين من ملتقيات علمية متخصصة في الشأن الأمني أو الحربي والتمارين والمناورات الوطنية أو الدولية في مجال الدفاع فعاليات تخرج الدفعات بمختلف الأسلحة ومختلف النشاطات الرياضية الأمنية والبطولات التي تحتضنها المدارس والنواحي الأمنية.

– **الموقع الرسمي لوزارة الدفاع الوطني على شبكة الانترنت :** نظرا لأهمية المعلوماتية في المجتمع وتوسعها ورغبة المؤسسة الأمنية في البروز على جميع المستويات والتقرب أكثر من أفراد الشعب، تم استحداث "الموقع الرسمي لوزارة الدفاع الوطني...www.mdn.dz "

[1] عميرة إسماعيل ، دور المؤسسة العسكرية في التنمية الإقتصادية والإجتماعية ، مذكرة ماجيستير جامعة الجزائر ، 2004 ، ص 117

ليكون بمثابة بوابة انفتاح الجيش الوطني الشعبي على المجتمع وخطوة كبيرة نحو التواصل (تم إطلاقه رسميا في 5 جويلية 2011). [1]

يسعى هدا الموقع إلى أن يكون في مستوى تطلعات أبناء المجتمع وخدمة متطلبا تهم، من خلال عرض جميع قوات الجيش الوطني الشعبي، المسلحة، من ناحية التنظيم والنشاطات التي تقوم بها يوميا وكل المعلومات التي تهم الرأي العام فيما يخص هياكله، كما نجد دور توجيهي للشباب الحاصلين على الشهادات والراغبين في الانخراط في صفوف الجيش أو التكوين والالتحاق بالمدارس الأمنية و التجنيد في الخدمة الوطنية.

-**الصحافة المكتوبة:** وتتمثل في إصدارات مديرية الاتصال والإعلام والتوجيه والدوريات والحوليات الصادرة عن المدارس الأمنية والمجلات التخصصية في البحث فهي وسيلة لربط بين القيادة والقاعدة في شتى الأمور والاعتناء بتربية الجنود ورجال الصف تربية ثقافية أمنية.

وتتمثل هذه الصحافة خاصة الصادرة عن مديرية الاتصال والإعلام والتوجيه في:

أ/ **مجلة الجيش:** لسان حال الجيش الوطني الشعبي وهي أهم الإصدارات الأمنية تصدر عن مديرية الاتصال والإعلام والتوجيه لوزارة الدفاع الوطني، كل شهر ظهر أول عدد منها في ماي 1963 بالغة الفرنسية وفي 1989 باللغة العربية لتدمج سنة 1989 في مجلة موحدة باللغتين كانت توزع داخل صفوف الجيش الوطني الشعبي وخارجه، ثم أصبحت ذات توزيع داخلي فقط .

تعالج هذه المجلة مختلف المواضيع المواكبة للتطور التكنولوجي والأحداث المتسارعة التي يعرضها العالم من أحداث أمنية وثقافية وقضايا الأمن والدفاع صدر أول عدد لها بهيكلها الجديد كمؤسسة المنشورات الأمنية في شهر جانفي 2004.

[1] عميرة إسماعيل ، مرجع سابق ، ص 121

ب/روضة الجندي: وهي مجلة أمنية تثقيفية تصدر باللغة العربية عن مؤسسة المنشورات الأمنية ، كل نصف شهر و تأسست في 1 نوفمبر 1992.[1]

– **المؤسسة الأمنية للإنتاج السمعي البصري** : نضرا لتطوير مهام مديرية الاتصال والإعلام والتوجيه في هدا المجال، تحول المركز التقني للاتصال والإعلام والتوجيه إلى مؤسسة أمنية للإنتاج السمعي البصري تحت وصاية المديرية المركزية، بموجب قرار وزاري صادر في جويلية 2003.

حيث تسعى هذه المؤسسة إلى :

– ضمان التغطية الإعلامية لكل النشاطات والتظاهرات التي تهم الجيش الوطني الشعبي.

– إسناد جميع هياكل الجيش في هذا المجال (السمعي البصري والفوتوغرافي) وكذا في ميدان الصيانة وتصليح العتاد...'.

– حفظ واستغلال الوثائق والأرشيف السمعي البصري والفوتوغرافي المتعلق بالتاريخ الأمني للجزائر.

–**المتحف المركزي للجيش:** مهمته هو جمع و حفظ وعرض الأشياء و الوثائق المتعلقة بالتاريخ الأمني الجزائري على الخصوص، لترسيخه في أدهان أفراد مجتمعنا وتعزيز العلاقة جيش – امة .

–**إعادة هيكلة مديرية الاتصال والإعلام والتوجيه** : في إطار تطوير علاقاتها العامة وتوظيفها بشكل يساعد على تجسيد أهداف إستراتجيتها الاتصالية، استحدثت مديرية الاتصال والإعلام والتوجيه الموقع الرسمي "web" لوزارة الدفاع الوطني على شبكة الانترنت التابعة لهذه المديرية، حيث تم إطلاقه بصفة رسمية في 2011، كما تم إعادة هيكلة مديرية الاتصال والإعلام والتوجيه التي كانت تابعة لوزارة الدفاع الوطني فأصبحت اليوم تابعة لأركان الجيش الوطني الشعبي، وبهذا تم توسيع مهامها وصلاحياتها وبالتالي

[1] العلاقات العامة وتفعيل الصورة الذهنية للمؤسسة العسكرية، دراسة مسحية لآراء صحفيي الجرائد الوطنية، 2010–2018 ، ص98

أعيد هيكلة مديرية الاتصال والإعلام والتوجيه على المستوى المركزي بإنشاء مديريات فرعية جديدة منها:

*تحسين المديرية الفرعية للاتصال والإعلام وتقسيمها إلى المديرية الفرعية للإعلام والمديرية الفرعية لتطوير الاتصال.

*أما على المستوى الجهوي فقد تم استحداث خلايا الاتصال وتوسيعها إلى مصالح الاتصال في قيادات القوات وقيادات النواحي .[1]

*وفي إطار ترقية صورة الجيش الوطني الشعبي و تنميت المهام الجبارة التي يقوم بها تم تحويل حصة "جيشنا" التي تبث على قناة التلفزة الوطنية إلى، حصة "وعقدنا العزم" بهدف محاولة شغل حيز واسع في وسائل الإعلام الثقيلة، أيضا الحصة الاذاعية "السليل".

ومن نشاطات مديرية الاتصال والإعلام والتوجيه في مجال العلاقات العامة ..

– إعداد وانجاز وتوزيع "دليل التجنيد" وملصقات أشهرية (كل سنة) للتعريف بمؤسسات التكوين للجيش الوطني الشعبي،

– بث ونشر البيانات الإعلامية في وسائل الإعلام المكتوبة، الرقمية والسمعية بصرية، من زيارة لوفود أمنية أجنبية، رسو السفن الحربية، زيارة الوفود الأمنية الجزائرية إلى الخارج، الخدمة الوطنية، بالإضافة إلى زيارات التفقد والتفتيش والتمارين العملياتية.[2]

– **المساعدات:** حيث تتلقى مديرية الاتصال والإعلام والتوجيه العديد من الطلبات من الهيئات المدنية تتمثل في ..

– طلب مساعدة بعتاد أمني لإنجاز الأفلام،

– طلب المساعدة للاطلاع على الأرشيف الوثائقي المصور والمكتوب

– طلب مساعدة من الطلبة الجامعيين، لإنجاز ريبورتاجات أو بحوث.

[1] عبد المحسن بن سعد الداود، وسائل الإعلام الأمني الالكتروني وتأثيرها في الوقاية من الجريمة، ورقة عمل في ندوة الإعلام الأمني الالكتروني الرياض جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2012، ص 16

[2] شريف أحمد شريف العاصي: الترويج والعلاقات العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2006، ص 286، 287

المبحث الثالث: مكافحة الجريمة الرقمية

ظهرت الجريمة الرقمية أول مرة في الدول المتقدمة ذات التكنولوجيا العالية ثم انتقلت إلى الدول الأخرى لهذا سنتطرق في هذا المبحث إلى دراسة الجريمة الرقمية في التشريعات المقارنة قبل ذلك سنتطرق لتحديد مفهومها وتطورها و كيفية تصدي التشريعات المقارنة لها.

أولا: تعريف الجريمة الرقمية وتطورها

1: تعريف الجريمة الرقمية.

قبل التطرق إلى تعريف الجريمة الرقمية لابد من تعريف مصطلحات المتعلقة بهذه الجريمة أولا ثم تعريف الجريمة الرقمية في تشريعات المقارنة تعريفا فقهيا وقانونيا، سنقسم هذا المطلب إلى فرعين ندرس في الفرع الأول تعريف المصطلحات المتعلقة بالجريمة الرقمية والفرع الثاني تعريف الجريمة الرقمية.

أ. تعريف المصطلحات المتعلقة بالجريمة الرقمية

هناك مجموعة من المصطلحات المتعلقة بمصطلح الجريمة الرقمية منها:

الحاسب الآلي: الحاسوب هو عبارة عن جهاز إلكتروني مصنوع من مكونات يتم ربطها وتوجيهها باستخدام أوامر خاصة ، لمعالجة وإدارة المعلومات بطريقة ما، وذلك بتنفيذ ثلاث عمليات أساسية هي: استقبال البيانات المدخلة، ومعالجة البيانات والمعلومات، وإظهار المعلومات المخرجة. [1]

كما يعرف أيضا بأنه مجموعة متداخلة من الأجزاء لديها هدف مشترك من خلال الأداء التعليمات المخزنة وهو آلة حاسبة رقمية ذات سرعة عالية ودقة كبيرة يمكنها قبول البيانات وتخزينها ومعالجتها للحصول على نتائج مطلوبة. [2]

المعلومات: لها عدة معاني مختلفة نذكر منها

[1] نهلا عبد القادر المومني ، الجرائم المعلوماتية ، الرياض دار الثقافة للنشر والتوزيع : 2008م ، ص 20

[2] خالد ممدوح إبراهيم ، أمن الجريمة الإلكترونية ، الإسكندرية : دار الجامعية ، 2008 ص 20

* المعلومات هي المعنى الذي يستخلص من البيانات عن طريق العرف أو الاتفاق أو الخبرة أو المعرفة.

* هي رسالة ما يعبر عنها في شكل يجعلها قابلة للنقل أو الإبلاغ للغير. [1]

المجرم المعلوماتي: هو شخص يتمتع بالمهارة والمعرفة والذكاء وعند ارتكابه للجريمة يبررها بمبررات مختلفة لأنه يخاف من كشف جريمته. [2]

ب. تعريف الجريمة الرقمية.

يمكن تعريف الجريمة الرقمية تعريفا لغويا واصطلاحيا

التعريف اللغوي: المعلوماتية يقصد بها المعالجة الآلية للمعلومات ، وهي ترجمة للمصطلح الفرنسي، **Informatique** وتعني تكنولوجيا تجميع ومعالجة وإرسال المعلومات بواسطة الكمبيوتر .

وقد استعمل مصطلح **Traitematique Automates Des Domnes** ويعني المعالجة الآلية للبيانات ومصطلح **Telematique** أي اتصالات، وهي تعادل مصطلح **Tlematic** في اللغة الإنجليزية وإن كان ليس لها أصل في القاموس الإنجليزي، مستمدة من اللغة الفرنسية.

التعريف الاصطلاحي: هناك تعريفات حاولت التوسع في مفهوم الجريمة المعلوماتية فعرفوها كالأتي: كل فعل أو امتناع عمدي، ينشأ عن الاستخدام غير المشروع لتقنية المعلوماتية يهدف إلى الاعتداء على الأموال أو الأشياء المعنوية.

ويمكن تعريفها أيضاً على أنها : كل فعل إجرامي متعمد أيا كانت صلته بالمعلوماتية ينشأ عنه خسارة تلحق بالمجنى عليه ، أو كسب يحققه الفاعل. [3]

[1] سامي على حامد عياد ، الجريمة المعلوماتية وإجرام الإنترنت ، الإسكندرية : دار الفكر الجامعي ، 2008، ص 24

[2] نهلا عبد القادر المومني، المرجع السابق ، ص 77

[3] محمد العريان الجرائم المعلوماتية ، جامعة الإسكندرية ، دار الجامعة الجديد للنشر الإسكندرية ، 2004 ، ص 43

وعموماً هي ببساطة استخدام التقنيات الرقمية لإخافة الآخرين[1].

التعريف القانوني: إن غالبية المشرعين تجنبوا الخوض في مسألة وضع تعريف تشريعي لنظام المعالجة الآلية للمعطيات و أوكلوا مهمة ذلك إلى الفقه والقضاء، إلا أن بعضهم من جهة أخرى اتجهوا إلى وضع تعاريف لنظام المعلومات وليس لنظام المعالجة الآلية للمعلومات، ومن بين التشريعات التي عرفت النظام المعلوماتي نذكر:

*** قانون اليونسترال النموذجي بشأن التجارة الرقمية لسنة 1996:** حيث عرف هذا القانون من خلال نص المادة 2، نظام المعلومات على أنه: النظام الذي يستخدم لإنشاء رسائل البيانات أو إرسالها أو استلامها أو تخزينها لتجهيزها على أي وجه أخر.

إن جرائم المعلومات والانترنت هي تلك الجرائم الناتجة عن استخدام المعلوماتية والتقنية الحديثة المتمثلة بالكمبيوتر والانترنت في أعمال وأنشطة إجرامية عادة ترتكب بهدف أن تحقق عوائد مالية ضخمة في الاقتصاد الدولي عبر شبكة الانترنت باستخدام النقود الرقمية أو بطاقات السحب التي تحمل أرقام سرية بالشراء عبر الانترنت أو تداول الأسهم وممارسة الأنشطة التجارية عبر هذه الشبكة، وقد عبر خبراء المنظمة الأروبية التعاون الاقتصادي عن الجريمة المعلوماتية بأنها كل سلوك غير مشروع أو منافي للأخلاق، حيث عرفت المادة الأولى معطيات الكمبيوتر تعريفاً واسعا يشمل الحقائق والمعلومات والمفاهيم بأي شكل مناسب لعملية المعالجة في نظام الكمبيوتر و تشمل أنواع مجموعة الأوامر والتعليمات المناسبة لجعل النظام قادر على أداء العماليات ويلحظ أن الجزاء الأخرى من التعريف هو تعريف البرامج بأنواعها المختلفة مما يعني أن البرامج سوا التطبيقية أو التشغيلية متضمنة ضمن تعريف المعطيات وهذا حسب الجدل والتفريق الحاصل بين العديد من النظم من المعطيات والبرامج. [2]

[1] أمير فرج يوسف ، الجرائم المعلوماتية على شبكة الإنترنت ، دار المطبوعات الجامعية الإسكندرية 2009، ص 107

[2] عبدالله عبد الكريم عبدالله ، جرائم المعلوماتية والانترانيت الجرائم الالكترونية. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية ، 2007، ص 129

2: تطور الجريمة الرقمية.

لقد ظهرت جرائم الإنترنت في حقل جرائم التقنية العالية في نهاية الثمانينيات وكذلك من خلال العدوان الفيروسي وبالأخص جريمة دودة "موريس" المؤرخة واقعتها في نوفمبر 1988. وأطلق مصطلح جرائم الإنترنت في مؤتمر المنعقد في أستراليا في الفترة 16 -1998/02/17.

وتجدر الإشارة إلى أن الكثير من الباحثين يستخدمون مصطلحات غير دقيقة للتعبير يستخدم عن جرائم الإنترنت. إذ نجد البعض يستخدم مصطلح "الإجرام المعلوماتي مصطلح" جرائم التكنولوجيا المتقدمة أو مصطلح " الغش المعلوماتي". في حين أنه يجب استخدام المصطلح الدقيق والمتماشي مع طبيعة تلك الجرائم وهو "جرائم الإنترنت ذلك لأن الإجرام المعلوماتي وإن كان يقصد التعبير عن الجرائم الواقعة عن طريق جهاز الكمبيوتر إلا أن هذا لا يعني من جهة أخرى أن الاعتداء على المعلومة يتحقق دائما باستخدام الكمبيوتر وخصوصا باستخدام الإنترنت ، لذلك لأن الوسائل التقليدية هي دائما ما تكون أداة لارتكاب تلك الجريمة ، وبالتالي فالجريمة المعلوماتية قد تكون أشمل من جرائم الإنترنت وذات الشأن بالنسبة ص للغش المعلوماتي وكذا جرائم التكنولوجيا المتقدمة ". [1]

ولقد لاحظ مؤتمر القانون والإنترنت المنعقد في لشبونة / البرتغال في 26/01/2001 أنه يجب عدم الالتفات إلى مثل هذه المصطلحات غير الدقيقة ، واعتماد مصطلح **cyber crime** دون غيره للتعبير عن جرائم الانترنت، مع الأخذ في الاعتبار التمييز بين تلك الجرائم التي يمكن ارتكابها عبر الإنترنت .. [2]

[1] نبيلة هبة هروال ، الجوانب الإجرائية لجرائم الإنترنت، في مرحلة جمع استدلالات، دراسة مقارنة، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي ، 2013، ص 31-32

[2] عمر محمد أبو بكر بن يونس، مرجع سابق، ص 158

وقد مرت جرائم الانترنت بتطور تاريخي تبعا لتطور التقنية واستخدامها، ولهذا مرت بثلاث مراحل هي:

المرحلة الأولى: من شيوع استخدام الحواسيب من الستينات إلى السبعينات من القرن الماضي اقتضت المعالجة على مقالات ومواد صحفية تناقش التلاعب بالبيانات المخزنة وتدمير أنظمة الكمبيوتر.

وترافقت هذه النقاشات مع التساؤل حول ما إذا كانت هذه الجرائم شيء عابر أم ظاهرة إجرامية مستحدثة، وإن الجدل حول ما إذا كانت جرائم بالمعنى القانوني أم مجرد سلوكيات غير أخلاقية في بيئة أو مهنة الحوسبة، وإن الجدل حول ما إذا كانت جرائم بالمعنى القانوني أم مجرد سلوكيات غير أخلاقية في بيئة أو مهنة الحوسبة، ومع تزايد استخدام الحواسيب الشخصية في السبعينات ظهرت عدد من الدراسات المسحية والقانونية التي اهتمت بجرائم الكمبيوتر وعالجت عددا من قضايا الجرائم الفعلية، وبدأ الحديث عنها بوصفها ظاهرة إجرامية لمجرد سلوكيات مرفوضة. " [1]

المرحلة الثانية: في الثمانينات حيث طفا على السطح مفهوم جديد لجرائم الكمبيوتر والانترنت وارتبطت بعمليات اقتحام نظام الكمبيوتر عن بعد وأنشطة نشر وزرع الفيروسات الرقمية التي تقوم بعملية تدميري للملفات أو البرامج.

شاع اصطلاح الهاكرز" المعبر عن مقتحمي النظم، لكن الحديث عن الدوافع لارتكاب هذه الأفعال ظل محظورا في رغبة المحترفين تجاوز أمن المعلومات وإظهار تفوقهم التقني، ولكن هؤلاء المغامرون أصبحوا أداة إجرام، وظهور المجرم المعلوماتي المتفوق المدفوع بأغراض إجرامية خطيرة القدرة على ارتكاب أفعال تستهدف الاستلاء على المال التجسس أو الاستيلاء على البيانات السرية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية. [2]

[1] عبد الفتاح مراد، دور الكمبيوتر في مجال ارتكاب الجرائم الإلكترونية شرح جرائم الكمبيوتر والانترنت، القاهرة: دار الكتب والوثائق المصرية، [د.ت]، ص 43

[2] عبد الفتاح مراد، المرجع نفسه، ص 43

المرحلة الثالثة: شهدت التسعينات تناميا هائلا في حقل الجرائم الرقمية وتغيير في نطاقها ومفهومها وكان ذلك بفعل ما أحدثته شبكة الانترنت من تسهيل لعمليات دخول الأنظمة واقتحام شبكة المعلومات ظهرت أنماط تقوم على فكرة تعطيل نظام تقني ومنعه من القيام بعملة المعتاد وأكثر ما مورست ضد مواقع الإنترنت التسويقية الهامة التي يتسبب انقطاعها عن الخدمة ساعات في خسائر مالية بالملايين، ونشطت جرائم نشر الفيروسات عبر المواقع الرقمية لما تسهله من انتقالها إلى ملايين المستخدمين في ذات الوقت وظهرت الرسائل المنشورة على الإنترنت أو المراسلة بالبريد الإلكتروني المنطوية على الأحقاد أو المساس بكرامة واعتبار الأشخاص أو المروجة لمواد غير القانونية أو غير المشروعة. [1]

ثانيا: خصائص الجريمة الرقمية

نظرا لارتباط الجريمة الرقمية بجهاز الحاسوب، وشبكة الإنترنت بصفة عامة ووسائل التواصل الاجتماعي بصفة خاصة، فقد أضفى عليها ذلك مجموعة من الخصائص المميزة لها عن خصائص الجريمة التقليدية، ومن هذه الخصائص ما يلي:

1: جريمة عابرة للحدود

أعطى انتشار شبكة الإنترنت إمكانية لربط أعداد هائلة من أجهزة الحاسوب المرتبطة بالشبكة العنكبوتية من غير أن تخضع لحدود الزمان والمكان، لذلك فإن من السهولة بمكان أن يكون المجرم في بلد ما والمجني عليه مقيم في بلد آخر، وهنا تظهر الحاجة لوجود تنظيم قانوني دولي وداخلي متلائم معه لمكافحة مثل هذا النوع من الجرائم وضبط فاعليها، وحيث إن التشريعات الداخلية متفاوتة فيما بين كل دولة من دول العالم، تظهر العديد من المشاكل حول صاحب الاختصاص القضائي لهذه الجريمة وإشكالات أخرى متعلقة بإجراءات الملاحقة القضائية، وتتشابه الجرائم الرقمية في هذه الخاصية مع بعض الجرائم مثل جرائم غسيلا للأموال وجرائم المخدرات.

[1] عبد الفتاح مراد، المرجع نفسه، ص 54

2: جريمة صعبة الاكتشاف

تكمن صعوبة إثبات مثل هذه الجريمة أنها لا تترك في الغالب أثرا ماديا ظاهرا يمكن ضبطه، حيث تشير الدراسات أن ما يتم اكتشافه من جرائم المعلومات يصل إلى نسبة 1% والذي يتم الإبلاغ عنه من هذه النسبة لا يكاد يصل إلى 5% فقط والوسيلة المستخدمة لارتكاب الجريمة هي نبضة رقمية ينتهي دورها خلال أقل من ثانية واحدة، وكأن الجاني يقوم بتدمير الدليل بمجرد استعماله ويقوم بذلك بكل هدوء ودون إحداث أية ضجة، وذلك على خلاف الكثير من الجرائم التي تعرف.

3: خصوصية مجرم المعلومات

قد لا تتأثر الجرائم التقليدية بالمستوى العلمي للمجرم كقاعدة عامة ، ولكن الأمر مختلف تماماً بالنسبة للمجرم المعلوماتي والذي يكون عادة من ذوي الاختصاص والمعرفة في مجال تثنية المعلومات. [1]

وقد تم تصنيف مجرمي الجرائم الرقمية إلى المخترقين والمحترفين والحاقدين.

أ. **المخترقون:** مثل الهاكرز الذي يعد شخصا بارعاً في استخدام الحاسب الآلي ولديه فضول في استخدام حسابات الآخرين بطرق غير مشروعة، الأمر الذي يدل على أنهم أشخاص متطلعون وغير مرحب بهم لدى الغير وأغلبهم ما يكون جانبهم تحدي الشباب للدخول إلى المواقع الرسمية، وبعض الأحيان الدخول إلى مواقع الحسابات من أجل إثبات الذات، وغالبا تكون أعمارهم في سن المراهقة . [2]

ب. **المحترفون:** وهم الأكثر خطورة بين مجرمي الإنترنت، حيث يهدف البعض منهم إلى الاعتداء لتحقيق الكسب غير المشروع المتمثل في الناحية المادية وذلك عبر الدخول في حسابات البنوك، والبعض الآخر يدخل من أجل تحقيق أغراض سياسية والتعبير عن وجهة نظره أو فكرة، وغالبا أعمال هؤلاء تكون بين 25 و 40 سنة.

[1] قورة نائلة عادل، جرائم الحاسب الآلى الاقتصادية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2012، ص 78

[2] قورة نائلة عادل، المرجع نفسه، ص 78

ج. الحاقدون: وهم الذين ليس لديهم أي أهداف للجريمة ولا يسعون لمكاسب سياسية أو مادية ولكن يتحركون الرغبة في الانتقام والتأثر كالأمور الطائفية.

4: جريمة مغرية للمجرمين

نظرا للصفات التي تتمتع بها مثل هذه الجريمة، والصعوبات التي تثور عند محاولة اكتشافها أو ملاحقتها، فإن ذلك يشكل إغراء كبيرا للمجرمين وخصوصا أنه يمكن تحقيق مكاسب طائلة من وراء مثل هذا النوع من الجرائم، ونتيجة لكل ما سبق تعد مثل هذه الجرائم جريمة تستهوي الكثيرين لسهولتها، وكثرة مكاسبها.

5: عدم وجود مفهوم مشترك للجريمة الرقمية

لا يوجد مصطلح قانوني موحد للدلالة على الجرائم الناشئة عن استغلال تثنية المعلومات واستخدامها، فالبعض يطلق عليها جريمة الغش المعلوماتي، والبعض الآخر يطلق عليها جريمة الاختلاس المعلوماتي، أو الاحتيال المعلوماتي، وآخرون يفضلون تسميتها بالجريمة المعلوماتية. ومن وجهة نظر الباحث فإنه يفضل اصطلاح الجريمة الرقمية للدلالة على الجرائم المرتكبة بواسطة الحاسوب والإنترنت، فاصطلاح الجريمة الرقمية عام ويشتمل وسائل الاتصال الرقمية الحالية والمستقبلية المستخدمة في التعامل مع البيانات وتبادلها [1].

كما أن التطور التكنولوجيا نتج عنه تطور في طرق إثبات الجريمة والتعامل معها، فالجرائم العادية يسهل – غالباً – تحديد مكان ارتكابها، في حين أنه من الصعوبة بمكان تحديد مكان وقوع الحادثة عند التعامل مع الجرائم الرقمية، لكون الرسائل وملفات الكمبيوتر تنتقل من نظام معلوماتي إلى آخر في ثوان معدودة ، كما أنه لا يقف أمام انتقال الملفات والمستندات والرسائل عبر شبكة الإنترنت أية حدود دولية أو جغرافية ونتيجة لذلك فإن تحديد

[1] قورة نائلة عادل، المرجع السابق، ص 79

أي محكمة تحدد أي قانون يطبق سوف يكون مشكلة بين الدول مما يستدعي التعاون بين دول العالم. [1]

كما أن مشروعية الجريمة أمر نسبي من دولة إلى أخرى، فمثلا تجارة المخدرات في الأردن والكويت محرمة نهائيا، بينما في الدول الإسكندنافية مصرح بها في حدود الاستعمال الشخصي فقط، بل إن مشروعية الجريمة قد تختلف داخل البلد الواحد، فمثلا نجد داخل الولايات المتحدة الأمريكية أن ألعاب القمار عبر الإنترنت مسموح بها في ولاية لاس فيجاس بينما هي حرمة قانوناً في ولاية نيويورك. [2]

6: وقوع الجريمة رقمية أثناء المعالجة الآلية للبيانات

من خصائص الجريمة الرقمية أنها تقع أثناء عملية المعالجة الآلية للبيانات والمعطيات الخاصة بالكمبيوتر، ويمثل هذا النظام الشرط الأساسي الذي يتعين توافره حتى يمكن البحث في قيام أو عدم قيام أركان الجريمة الرقمية الخاصة بالتعدي على نظام معالجة البيانات ، ذلك أنه في حالة تخلف هذا الشرط تنتفي الجريمة الرقمية.

وقد كان هناك اقتراح من قبل مجلس الشيوخ الفرنسي حال تعديل قانون العقوبات الحالي، بوضع تعريف محدد لعملية المعالجة الآلية للبيانات أو المعطيات، ولكن حذف هذا التعريف باعتبار أنها عملية فنية تخضع للتطور السريع، وبالتالي سيكون أي تعريف لها قاصرا، وكان هذا التعريف ينحن على أنها : كل مركب يتكون من وحدة أو مجموعة وحدات معالجة، والتي تتكون كل منها من الذاكرة، والبرامج، والمعطيات، وأجهزة الإدخال، والإخراج، وأجهزة الربط، والتي يربط بينها مجموعة من العلاقات والتي عن طريقها بتحقيق نتيجة معينة وهي معالجة المعطيات على أن يكون هذا المركب خاضعاً لنظام الحماية الفنية.

[1] حجازي عبد الفتاح بيومي ، جرائم الكمبيوتر والإنترنت، القاهرة: دار الكتب القانونية ، 2004، ص 148

[2] عفيفي كامل عفيفي، جرائم الكمبيوتر، القاهرة دار النهضة العربية، 2010، ص 76

والجريمة الرقمية قد تقع أثناء عملية المعالجة الآلية للبيانات في أي مرحلة من المراحل الأساسية لتشغيل نظام المعالجة الآلي للبيانات سواء عند مرحلة إدخال البيانات أو أثناء مرحلة المعالجة، أو أثناء مرحلة إخراج المعلومات.

7: الجريمة الرقمية جريمة مستحدثة

تعد الجرائم الرقمية من أبرز أنواع الجرائم الجديدة التي يمكن أن تشكل أخطارا جسيمة في ظل العولمة، فلا غرابة أن تعد الجرائم الرقمية – سواء التي تتعرض لها أجهزة الكمبيوتر أو التي تسخر تلك الأجهزة في ارتكابها من الجرائم المستحدثة، حيث إن التقدم التكنولوجي الذي تحقق خلال السنوات القليلة الماضية جعل العالم بمثابة قرية صغيرة، بحيث يتجاوز هذا التقدم بقدراته وإمكاناته أجهزة الدولة الرقابية، بل إنه أضعف من قدراتها في تطبيق قوانينها، بالشكل الذي أصبح يهدد أمها وأمن مواطنيها. [1]

8: احتمال تعدد الأوصاف القانونية لمحل الجريمة الرقمية

إن محل الجريمة الرقمية قد يظهر بمظهرين أحدهما مادي والثاني معنوي ، كما هو الحال بالنسبة للمعلومات فقد تكون في حالة انتقال أو موجودة في ناكرة النظام الإلكتروني أي أنها في حالة غير مادية، والشكل الآخر أن تكون المعلومات متجسدة في صورة مادية بتخزينها على دعامة رقمية، حتى أن المعلومات غير المادية بطبيعتها يمكن أن تخضع لأكثر من نص قانوني، وفقا لما إذا كانت في شكل مادي أو غير مادي، وفي الشكل الأخير يوجد لها أكثر من نص قانوني يمكن أن تخضع له، مثال ذلك اعتبارها مصنف أدبي مما ينير مشكلة تعدد الأوصاف القانونية على ذات المحل. [2]

[1] الجبور محمد، الوسيط في قانون العقوبات، القسم العام، عمان دار وائل، 2012، ص 59

[2] الجبور محمد، المرجع نفسه، ص 60

ثالثا: أنواع الجريمة الرقمية

قسمت اتفاقية بودابست المنعقدة من طرف اللجنة الأروبية عام 2001 الاتفاقية الأوروبية لمكافحة الجريمة المعلوماتية (الجرائم الرقمية) استنادا إلى المواد (13-2) من الإتفاقية.

1: جريمة الدخول الغير قانوني المتعمد

استخدمت الاتفاقية هذا التعبير في حين أن غالبية أن لم يكن جميع التشريعات الوطنية تستخدم تعبير الدخول الغير مصرح بيه وذالك بالدخول متعمد إلى أي نظام كمبيوتر أو جزاء منه دون حق أو إذن سوا أكان بنية انتهاك وسائل الأمن أو بنية الحصول على معطيات الكومبيوتر أو لأية نية مشروعة (المادة 2). [1]

2: جريمة الاعتراض غير القانوني المتعمد

الاعتراض الغير قانوني المتعمد بدون حق بواسطة وسائل التكنولوجية للبيانات الإشاعات الكهرو المرسلة غير العامة إلى أو من نظام كمبيوتر وكذلك اعتراض مغنطيسية المنبعثة من نظام كمبيوتر تحمل مثل هذه المعطيات (المادة 3).

3: جريمة التدخل المتعمد في المعطيات بتدميرها.

التدخل المتعمد في المعطيات بتدميرها أو حذفها أو تشويهها أو فسدها أو تبديلها أو تغييرها أو تعديلها أو كتبتها أو إخمادها ، وقد ذهبت لجنة الخبراء إلى أن تعديل البيانات يشمل خلطها (الغش) أما تعطيل أو إخماد كبت البيانات فيتعلق بإجراءات منع وصولها إلى العنوان المراسلة إليه كحذف جزاء على نحوى لا يتيح وصولها إلى الموضع الفيزيائي المطلوب أو تصيح غير قادرة على ذلك أو منع الغير من الوصول إليها وذهب بعض الخبراء إلى وجوب اشتراط وصول الضرر جراء التدخل في البيانات كعنصر من عناصر

[1] الرواشدة سامي والهياجنة أحمد، مكافحة الجريمة المعلوماتية بالتجريم والعقاب، المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية، المجلد 1، العدد 3 (2009)، ص 35

التجريم إلى أن النص لم يشير لهذا العنصر فجرم كل تدخل في المعطيات على أن يكون مقصوداً (المادة 4). [1]

4: جريمة التدخل المتعمد في الأنظمة

التدخل المتعمد للأنظمة وذلك بارتكاب ذات الأفعال المشار إليها في المادة 4 المتعلقة في التدخل في المعطيات لتعطيل أداء وعمل الأنظمة بالتدمير والحذف والتعديل والتعطيل مضافاً إليها وسيلة البث أو الإرسال (المادة 5).

5: جريمة إساءة استخدام الأجهزة.

لقد كان عنوان هذه الجريمة في مسودة الاتفاقية السابقة لأدوات غير قانونية في حين أن العنوان الجديد الأكثر دقة من الناحية الوصفية والموضوعية وتشمل هذه الجريمة طائفتين من الأفعال الأولى المنصوص عليها في الفقرة الأول من المادة السادسة وتشمل الإنتاج المتعمد أو بيع أو شراء أو استخدام أو استيراد أو توزيع أو غير ذلك من وسائل توصيل الأجهزة والأدوات بما فيها برامج الكمبيوتر بهدف ارتكاب أي فعل جرمي من الأفعال المنصوص عليها في المواد من 2/5 المشار إليها أعلاه وكذلك كلمة السر و رموز الدخول أو أي معطيات مشابهة بحيث تتيح اختراق نظام الكمبيوتر أو الدخول إليه أو إلى أي جزاء منه بنية ارتكاب أي فعل من الأفعال المنصوص إليها من المواد 2/5، كما تشمل هذه الجريمة وفق الفقرة الثانية من المادة 6 حيازة وتملك أي عنصر أو أداء مما وردا ذكره في الفقرة الأولى أعلاه بنية ارتكاب أي من الأفعال المشار إليها في المواد 2/5 من الاتفاقية.

6: جريمة التزوير المتعمد باستخدام الكمبيوتر.

التزوير المتعمد باستخدام الكومبيوتر وذلك بإدخال أو تعديل أو حذف أو إخفاء بيانات الكمبيوتر على نحوى يظهر بيانات غير أصلية لتكون مقبولة قانون وكأنها بيانات أصلية أو

[1] الرواشدة سامي والهياجنة أحمد، مرجع سابق، ص 36

بغض النظر عما إذا كانت هذه البيانات مقروءة أو غير مقروءة ويحق لدولة أن تشترك نية أو قصد الغش لقيام المسؤولية الجنائية. [1]

7: جريمة الاحتيال المتعمد باستخدام الكمبيوتر.

الاحتيال المتعمد باستخدام الكومبيوتر بدون حق و على نحوى يسبب خسارة الغير لممتلكاتهم أو عن طريق إدخال أو حذف أو تعديل أو كتم بيانات الكومبيوتر أو من خلال التدخل بعمليات نظام الكومبيوتر أو برامجه بنية الحصول على منفعة اقتصادية لنفسه أو لغيره. [2]

8: الجرائم المرتبطة بدعارة الأطفال

الجرائم المرتبطة بدعارة الأطفال، وبرغم من هذه الجريمة المصنفة تحت عنوان جرائم المحتوى ليست هي الصورة الجريمة الوحيدة للأفعال الإجرامية المتصلة بمحتوى مواقع المعلوماتية ، وبالرغم من أن عددا من التشريعات واستراتيجيات التشريع المقررة في عدد من الدول اتجهت إلى تجريم أفعال أخرى من جرائم المحتوى كالمقامرة على الشبكة أو إثارة الأحقاد و الفتن وغيرها ، فقضت المادة التاسعة منها بوجوب اتخاذ الدولة و لاتفاقية التدابير التشريعية لتجريم قيام أي شخص بشكل قصدي، وقد نصت عليها في الفقرتين الثانية والثالثة من ذات المادة ، فقضت الفقرة الثانية من المادة 9 على أن مواد دعارة الأطفال تشمل أية مواد تظهر بشكل مرئي قيام القاصر بتصرفات جنسية أو ظهور أي شخص باتصال أو تصرف جنسي .

أما الفقرة الثالثة فقد قررت أن المقصود بالقاصر يحدد تبعا للقانون الداخلي للدول الأعضاء على أن يتضمن في جميع الأحوال الأطفال (الأشخاص) دون سن الثامنة عشرة وللدول الأعضاء اعتماد حد أدنى اقل على أن لا يقل عن 16 سنة، وقد ثار الجدل حول الحد الأدنى للسن فاقترح أن يكون 16 او 17 أو 14 سنة فتم التوفيق بين الآراء المتعارضة

[1] الرواشدة سامي والهياجنة أحمد، مرجع سابق، ص 28

[2] الرواشدة سامي والهياجنة أحمد، المرجع نفسه، ص 29

بإتاحة الفرصة لكل دولة لتحديد السن على أن يكون حده الأدنى وفقا لما تقدم (المادة 9 بفقراتها الثلاث).

9: الجرائم المرتبطة بحق المؤلف

أوجبت بحق الاتفاقية في المادة 10 بفقرتها الأولى والثانية – الأولى خاصة بحق المؤلف والثانية بالحقوق المجاورة وجوب اتخاذ الدول المنظمة تدابير تشريعية تجرم الإخلال أو الاعتداء على حق المؤلف أو الحقوق المجاورة وفقا لما تحدده القوانين الوطنية للدول الأعضاء الموافقة مع اتفاقية بيرن لحماية المصنفات الأدبية والفنية للأداء، على أن تكون هذه الأفعال قد ارتكبت عمدا وبغرض تجاري وباستخدام نظام الكمبيوتر [1].

رابعا: الحلول العلمية في مكافحة الجريمة الرقمية.

في هذا المطلب سنحاول التعريج على بعض الحلول العلمية فيما يتعلق بالإجراءات المتطلبة في هذا المجال ومكافحة الجريمة الرقمية

1: لابد من اتخاذ وسائل الحيطة والحذر في تعامل البنوك مع الأنشطة المصرفية التي تتم عبر الانترنت نظرا لأن تركيز غاسلي الأموال يتم على هذه البنوك، وبهذه الأساليب باعتبارها مرتعا خصبا لتجارتهم خصوصا إذا كانت الدول التي ترعى هذه البنوك أو التي في ضيافتها تعاني من عجز في النظام الرقابي العام للدولة.

2: إصدار قوانين واضحة وصارمة تلزم جميع المصارف بوضع الخطوات العلمية الضرورية لمنع غسل الأموال فيها خاصة تلك الأموال التي يتم التعامل بها عبر الانترنت.

3: ضرورة قيام المصارف بتدابير عملية من شأنها تكشف محاولات غسل الأموال فيها ومراقبة جميع التعاملات الرقمية.

[1] الرواشدة سامي والهياجنة أحمد، المرجع نفسه، ص 29

4: ضرورة قيام المصارف بإنشاء أجهزة أو إدارات تتولى مراقبة ومتابعة البلاغات التي تصلها عن أي عملية أو نشاط مشبوه ، وبالتالي الإبلاغ عنها للجهات المختصة في الدولة خاصة إن كانت تلك العمليات المصرفية تتعلق بأنشطة تتم عبر الانترنت.

5: ضرورة تدريب العاملين في المباحث الجنائية على تفحص الأدلة الرقمية.

6: ضرورة تدريب المحققين على القيام بالكشف عما تحتويه أجهزة الكومبيوتر من برامج مخزنة عند الضرورة مما ييسر عمليات التفتيش التي تتم على الكمبيوتر المتهم.

7: ضرورة الاستعانة بخبراء في الكمبيوتر والشبكات أثناء عمليات التقصي والتحقيق في الجرائم المعلوماتية والانترنت.

كما نرى من الأفضل لمستخدمي الوسائل الرقمية بمختلف أشكالها وصورها أن يحصنوا أجهزتهم وبياناتهم ضد هذه الجرائم، واقتراح عدة طرق نذكر منها[1]:

***منع المطاردة في الانترنت:** ويقصد بذلك الامتناع عن كشف المعلومات الشخصية للغرباء مثل رقم الهوية، رقم الضمان الاجتماعي، رقم الحساب البنكي ورقمه السري.

*يجب على المستخدم أن يتجنب إرسال أي صور خاصة لاسيما للغرباء لتجنب حوادث سوء استخدام هذه الصورة.

*تحميل واستخدام أحدث البرامج المضادة للفيروسات وتحديثها باستمرار تحسبا للهجمات الفيروسية.

*الاحتفاظ بنسخ احتياطية للبيانات الموجودة في جهاز المستخدم في وحدات تخزين خارجية، حيث تحفظه من فقدان هذه البيانات نتيجة التعرض لهجوم الكتروني.

*الامتناع عن إرسال رقم بطاقة الائتمان الخاصة على أي موقع غير مضمون لحمايتها من عمليات الاحتيال.

[1] الألفي محمد ، المسؤولية الجنائية عن الجرائم الأخلاقية عبر الانترنت ، القاهرة : المكتب المصري الحديث ، ص 203

*مراقبة الأطفال عند استخدامهم شبكة الانترنت والمواقع التي يتصفحونها، وذلك لمنع أي نوع من المضايقات والتحرشات.

*ينبغي على أصحاب المواقع مراقبة مواقعهم باستمرار والتحقق من أي مخالفات وتثبيت برامج تكشف الحركات غير الطبيعية والمشبوهة. [1]

[1] الألفي محمد ، مرجع سابق، ص 204

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

تمهيد

أولا: منهج الدراسة

ثانيا: مجتمع الدراسة وعينته

ثالثا: المعاينة أداة الدراسة

رابعا: التحليل الكمي والكيفي للبيانات المتحصل عليها وفق محاور ومتغيرات الدراسة

خامسا: نتائج الدراسة

سادسا: التوصيات

سابعا: مناقشة الفرضيات

أولا: منهج الدراسة

يعد المنهج أساس أي دراسة علمية لأنه ملزوم بقيادة الباحث في مختلف مراحل البحث ويقصد الطريقة المؤدية إلى الكشف عن الحقيقة بواسطة القواعد العقلية حتى نصل إلى النتيجة معلومة.[1]

وعليه فالمنهج المناسب لدراستنا هو المنهج الوصفي الذي هو عبارة عن أسلوب من أساليب التحليل المرتكز على معلومات كافية ودقيقة من ظاهرة أو موضوع محدد من خلال فترة أو فترات زمنية معلومة وذلك من الحصول على نتائج عملية تم تفسيرها بطريقة موضوعية ويعد المنهج الوصفي أكثر المناهج المستخدمة في الدراسات الخاصة بالواقع الاجتماعي ..

إذ يهتم بتصوير الوضع الراهن وتحديد العلاقات التي توحد بين الظواهر والاتجاهات التي تسير في طريق النمو والتطور والتغيير[2]، كما انه يعتبر طريقة الوصف لوصف الظاهرة المدروسة وتصويرها، وهذا المعلومات عن المشكلة وتصنيفها وتحليلها تحليلا دقيقا، ولا بد إن يصاحب الوصف بعض العمليات العقلية التي تجعل عمل الباحث بدا عمليا بامتياز، وموضوع دراستنا الاستراتيجية الاتصالية في المؤسسة الأمنية بولاية الأغواط جعلنا نعتمد على المنهج الوصفي لعدة منها:

– إن عنوان الدراسة يتناسب مع المنهج الوصفي من اجل وصف استراتيجية الاتصال والوقوف على واقعها داخل المؤسسة الأمنية بولاية الأغواط، مع تحديد ملامحها ومعالمها وخصائصها والكشف عن أهم الوسائل التي تعتمدها المؤسسة الأمنية لتحسين صورتها، وأخيرا تحديد ووصف أهم المشاكل التي تواجه استراتيجية اتصال في المؤسسة الأمنية بولاية الأغواط.

[1] جمال محمد أبو شين : أصول الفكر والبحث العلمي، نماذج تطبقيه للتعميم والتنفيذ التجريبي، دار المعرفة الجامعية، 2002، ص 149

[2] أحمد مرسي ومناهج البحث العلمي في العلم والاتصال، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون الجزائر، ص 96.

– كما أن هذا المنهج يتيح لنا استخدام جملة من الأدوات جمع البيانات مثل استمارة المعلومات والملاحظة التي من خلالها نحصل على الإجابات للأسئلة المطروحة.

ثانيا: مجتمع الدراسة وعينته

حيث يتكون مجتمع الدراسة من عينة المؤسسة الأمنية بولاية الأغواط ويبلغ عددهم 80 موظف يعملون بمصالح وأقسام المؤسسة ونظرا لكبر حجم المجتمع فقد لجأنا إلى اختيار العينة العشوائية البسيطة من هؤلاء العاملين بنسبة 50 % ويبلغ عدد أفراد العينة (40) موظفا.

عينة الدراسة تفيد في تحديد الباحث للخطوات والإجراءات التي سوف يتبعها في البحث وهذه تشمل العينة وتحديد أساليب اختيارها سواء على أساس عشوائي أو غير عشوائي وذلك وفق خصائص أو معايير معينة يحددها الباحث كذلك يوضح الباحث الأساليب المنهجية والإحصائية التي سوف يتبعها في تحليله للبيانات وتفسيرها[1].

ثالثا: المعاينة أداة الدراسة

من الأدبيات وتقاليد العمل البحثي المتعارف عليها، أن يحدد الباحث أثناء إجراء الدراسة العلمية لأي موضوع من المواضيع العلمية التي تطرح إشكالا بحثيا للإطار الميداني، وتحيله في احد خطواته المنهجية الأساسية إلى أساليب منظمة ومؤطرة علمية يعتمدها الباحث في بناء توجه منهجي للموضوع المراد دراسته، وتحديد إطاره الميداني القابل للتوصيف والتحليل والقياس .

ولعل ما يصطلح عليه في منهجية إعداد البحوث العلمية خاصة في حقل العلوم الإنسانية والاجتماعية بالمعاينة، تشكل هذه الأخيرة احد ركائز البحث العلمي، فمن خلال المعاينة التي يقوم بها الباحثان أثناء الدراسة الاستطلاعية ثم الميدانية لمجتمع البحث، يمكنهما التعرف على مؤشرات ومتغيرات موضوع الدراسة البحثية وتحديد الإطار المنهجي

[1] أحمد بن مرسلي ، مرجع سابق، ص 108.

والنظري والميداني للدراسة كما أن "المعاينة" التي تبنى على أساس اختيار الباحث لمجتمع بحثه تعتبر احد محددات هوية البحث العلمي[1].

وانطلاقا من هذا المعطى في إطار الدراسة الموسومة بـ"**الاستراتيجية الاتصالية في المؤسسة الأمنية ودورها في مكافحة الجريمة الرقمية**" حاولنا الاعتماد على خطوات منهجية لتأطير الموضوع في إشكالية بحثية تليها فروض للدراسة صدر عنها تحديد متغيرات أساسية للدراسة ومصطلحات أكثر حضورا في مراحل التعريفات الأولية للمفاهيم، وكذا الجوانب النظرية المعالجة ثم الارتكاز بعد هذه العناصر على ما أبانت عنه الدراسة الميدانية من معطيات.

ولقد اعتمدنا على عينة من المؤسسة الأمنية بولاية الأغواط ونحن نقوم بتوزيع دليل الاستبيان مما يتيح للمبحوث الإجابة على تساؤلات الاستبيان بطريقة واضحة ومنظمة وتساعدنا فيما بعد على وضع التحليل الكمي والكيفي في الدراسة الميدانية.

ولأن وضعية المبحوث الذي توجه له أسئلة الاستبيان هامة وضرورية في تحديد وقراءة إجاباته إزاء الأسئلة، فلقد سعينا إلى توزيع الاستبيان في أوقات لم يكن فيها ضغط على عمال المؤسسة، وشرعنا في عملية توزيع الاستمارة بداية من أواخر شهر ديسمبر 2023 إلى غاية فيفري 2024 واستغرقت العملية فترة زمنية تجاوزت الأسابيع، ركزنا فيها على توزيع الاستبيان على العمال والموظفين داخل القطاع المؤسساتي للمؤسسة الأمنية بولاية الأغواط كونهم يشكلون مجتمعا بحثيا.

وتم تحديد حجم العينة ب 40 مفردة، ولقد كان حجم العينة ضئيلا جدا مقارنة بما كان مخطط له، وهو محاولة منا الى الوصل الى أكثر من 60 مفردة، لكن دخلت ظروف على الخط حالت بيننا وبين الحصول على عدد كبير من العينات لعدة أسباب، منها ما هو متعلق

1غريب سيد أحمد :تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989م ص:151

بعدم استلام الاستمارات الخاصة ببعض الموظفين، كلها أمور جعلت منا نحصل على 40 مفردة فقط.

اعتمدنا في توزيع الاستبيان على طريقة التوزيع المباشر للاستمارة، وتسلمها بعد إنهاء المبحوث الإجابة على الأسئلة التي تم إدراجها في كل محور من محاور الدراسة البحثية.

ولقد ضمن دليل الاستبيان في الدراسة البحثية ثلاث محاور أساسية وأدرجنا في كل محور عدد من الأسئلة التي ركزنا فيها على متغيرات الدراسة وما تقتضيه من تساؤلات، وقد وصل عدد أسئلة الاستبيان إلى 19 سؤالا موجها للمبحوثين.

إن المعاينة التي تمت عن طريق توزيع دليل الاستبيان على المبحوثين حاولنا فيها وبشكل مستمر توفير الظروف الجيدة للمبحوث للتفاعل مع العمل البحثي الذي ننجزه، بترك الوقت الكافي له للإجابة على تساؤلات موضوع الدراسة، وذلك سعيا منا لتحديد الجوانب المنهجية لموضوع الدراسة وضبطه بالأسلوب الذي يجعلنا أمام معطيات للدراسة قابلة لقياس صحة فروض الدراسة من عدمها، وبعد استخلاص ما خلصت إليه إجابات المبحوثين من معطيات، قمنا بالتحليل الكمي لنتائج الدراسة.

تحليل المعطيات الكمية المتحصل عليها في الدراسة الميدانية :

ترتكز الدراسة الميدانية لأي بحث علمي ودراسة بحثية على ما تم تحصيله من نتائج كمية ومعطيات قابلة للقياس الكمي، ويستعرض الباحث تبعا للنتائج المتحصل عليها قراءة علمية ممنهجة تأخذ في الحسبان جوانب الربط المتاحة منهجيا بين المعطى الكمي والطرح النظري لموضوع الدراسة وفق متغيراته الأساسية وفروض الدراسة الموضوعة[1].

وانطلاقا من موضوع الدراسة الموسومة ب "**الاستراتيجية الاتصالية في المؤسسة الأمنية ودورها في مكافحة الجريمة الرقمية**" وتبيان طريقة المعاينة التي تم اعتمادها في حيثيات العمل النظري والميداني المتبع فقد تضمن الشق التطبيقي للدراسة نتائج الدراسة

[1] غريب سيد أحمد :تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي، مرجع سابق، ص:210.

الميدانية بعد توظيف أداة البحث المشار إليها واعتماد دليل الاستبيان وتوزيعه على فئة المبحوثين.

وبعد تحديد الجداول واعتماد عملية التبويب والتصنيف لم نغفل في هذا الجانب الهام من الدراسة ادارج كل ما له صلة بقراءات معطيات الدراسة الميدانية سواءا من خلال إدارج نماذج بحثية تلتقي مع النتائج المتحصل عليها أو التركيز على الدلالات الإحصائية وما تعبر عنه كميا وكيفيا وفق الطرائق المنهجية المعتمدة في تحليل المعطيات الكمية للدراسات البحثية.

وبعد اعتماد كل هذه الخطوات في إطار التعريف بمحاور وتفاصيل الدراسة الميدانية تم وضع الجداول المعبرة عن الدلالات الكمية والمعطيات المتحصل عليها بالتراتيب المتعارف عليها والمحاور الأساسية المدرجة في دليل الاستبيان الموزع على 40 مبحوثا من المؤسسة الأمنية بولاية الأغواط، وسعت الدراسة الميدانية إلى الخروج بعد التحليل الكمي والكيفي للبيانات والمعطيات المتحصل عليها بمحصلة النتائج العامة التي تم الوصول إليها بعد التحليل وصولا الى النتائج.

رابعا: التحليل الكمي والكيفي للبيانات المتحصل عليها وفق محاور ومتغيرات الدراسة

المحور الأول: البيانات الشخصية

الجدول رقم 01: تحديد الجنس

الجنس	العدد	النتيجة
ذكور	30	%75
إناث	10	%25
المجموع	40	%100

وانطلاقا من الجدول رقم 01:

المدرج في الدراسة الميدانية والذي يوضح البيانات الشخصية لفئة المبحوثين الذين تم استجواباهم في إطار الدراسة الميدانية انطلاقا من متغيرات السن والجنس والمستوى التعليمي على النحو الآتي:

تضمن تعداد الإناث 10 مبحوثات من أصل التعداد الإجمالي لفئة المبحوثين الذين استهدفتهم الدراسة البحثية في شقها الميداني، وقد شكل عدد الإناث المتحصل عليه نسبة 25% فيما أبان الجدول الإحصائي الأول الذي خص قراءة بيانات عامة للمبحوثين وبخصوص فئة الذكور تسجيل 30 مبحوثا من فئة الذكور ما يعادل نسبة 75%، ورغم أن هذا المعطى العام الذي يخص تحديد جنس المبحوثين في الدراسات البحثية لا يؤشر ولا يدل على توصيف وتحليل كيفي، بل هو يقود الباحث إلى التعريف بعينة الدراسة في احد سماتها العامة، فان ما يمكن تسجيله أن عدد الإناث من فئة المبحوثين أقل من عدد الذكور الذين استهدفهم العمل البحثي، ويحيل هذا إلى أهمية العنصر النسوي في الجزائر من حيث التعداد والكم فهم يشكلون عدد لابأس به في المؤسسات الأمنية.

رسم بياني رقم 01 يخص توزيع المبحوثين وفق معطى الجنس

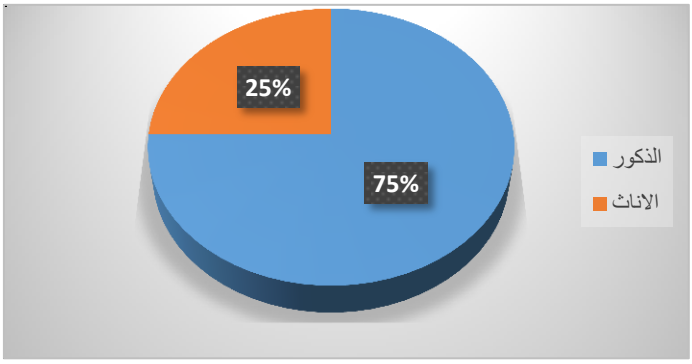

الجدول رقم 02: الحالة العائلية

الحالة العائلية	العدد	النتيجة
أعزب	03	%7
متزوج	36	%90
مطلق	01	%3
المجموع	40	%100

وانطلاقا من الجدول رقم 02:

لقد تضمنت العينة عددا معتبرا من الموظفين الغير متزوجين بنسبة 7.5 بالمئة بتعداد قدره 03 أفراد، في حين وصلت نسبة المتزوجين الى ما يقارب 90 بالمئة من عدد المبحوثين الإجمالي، وتواجدت حالة طلاق واحدة من التعداد الكلي، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن الظروف كلها كانت مساعدة لإكمال نصف الدين وهو ما يعطي العينة راحة تامة من أجل الاتصال وتقديم جودة عالية أثناء العمل وهوا ما أفادنا به أحد المبحوثين الذي صرح بأن "الحياة الشخصية تساعد في رفع الروح المعنوية للحياة العملية"

رسم بياني رقم 02 يخص توزيع المبحوثين وفق معطى الحالة الاجتماعية

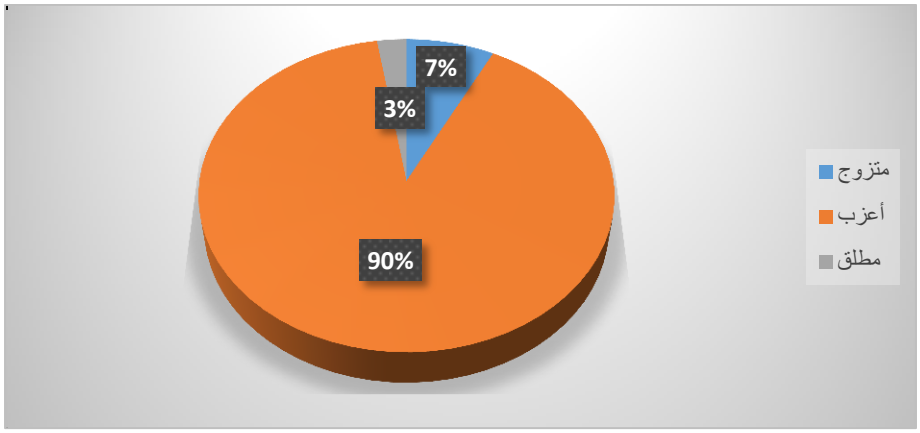

الجدول رقم 03: مستوى الدراسة

مستوى الدراسة	العدد	النتيجة
ابتدائي	02	%05
متوسط	02	%05
ثانوي	05	%12
جامعي	31	%78
المجموع	40	%100

وانطلاقا من الجدول رقم 03:

الذي يتضمن احد البيانات الكمية لعينة المبحوثين الذين استهدفتهم الدراسة الميدانية وهو مستوى الدراسة لدى المبحوثين.

درجنا في بيانات السمات العامة لفئة المبحوثين معطى المستوى التعليمي الذي انبثقت عنه مجموعة من المعطيات الكمية إذ بلغ تعداد الجامعيين من العدد الإجمالي لفئة المبحوثين ب 31 مبحوث قدرت نسبتهم ب: 77.5%، وشكل المبحوثين الذين مستواهم ثانوي ما نسبته 12.5% وبلغ تعداد فئة المبحوثين من الطور الابتدائي والمتوسط 04 مبحوثين تمحور عملهم في كونهم موظفين بالمؤسسة، وبما أن أغلب العينة ذوي مستوى عالي فإن ذلك ينعكس بالإيجاب على أداء المؤسسة ككل والاتصال بصفة خاصة.

رسم بياني رقم 03 يخص توزيع المبحوثين وفق معطى المستوى الدراسي

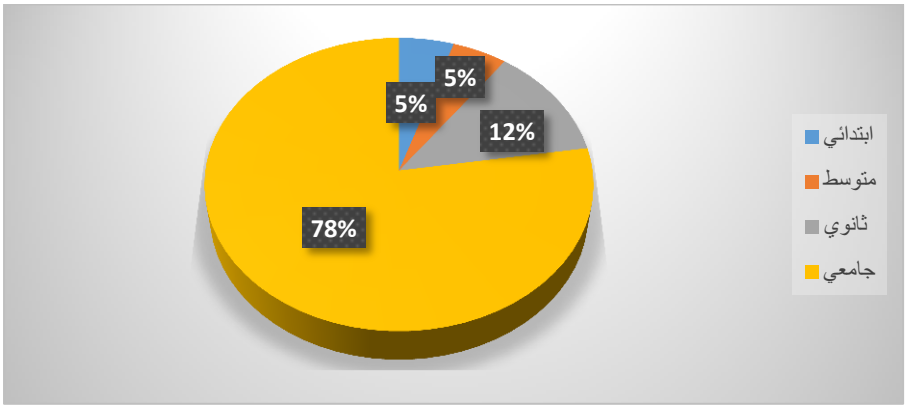

الجدول رقم 04: الوظيفة

الوظيفة	العدد	النتيجة
عون أمن	31	%78
ضباط	05	%12
ضابط رئيسي	04	%10
المجموع	40	%100

وانطلاقا من الجدول رقم 04:

يوضح أن تشكيل المؤسسة الأمنية بولاية الأغواط يتكون عموما أو غالبا من أعوان الأمن ضف الى ذلك مجموعة معتبرة من الضباط وضباط رئيسيين ورغم أن هذا المعطى العام الذي يخص تحديد رتبة المبحوثين الوظيفية في الدراسات البحثية لا يؤشر ولا يدلل على توصيف وتحليل كيفي بل هو يقود الباحث إلى التعريف بعينة الدراسة في احد سماتها العامة.

رسم بياني رقم 04 يخص توزيع المبحوثين وفق معطى الوظيفة

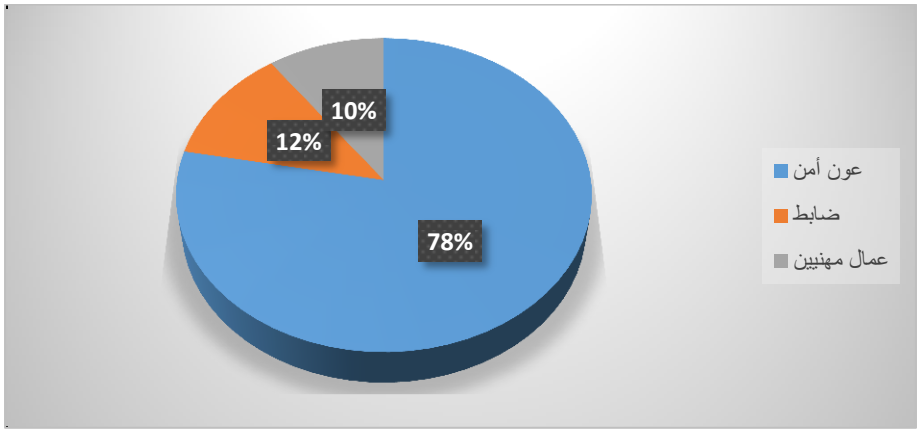

الجدول رقم 05: الأقدمية الوظيفية

الأقدمية الوظيفية	العدد	النتيجة
من 5 إلى 10	22	%55
من 11 إلى 16	11	%28
من 17 إلى 25	07	%17
المجموع	40	%100

وانطلاقا من الجدول رقم 05:

يتبين لنا أن المؤسسة الأمنية بولاية الأغواط تتكون من مجموعة عمال ذوي الكفاءة ولكن ناقصي الخبرة حيث وجدنا 22 عينة بنسبة 55 بالمئة من العدد الاجمالي للمبحوثين لديهم خبرة أقل من 10 سنوات، في حين تواجدت 11 عينة بنسبة 28 بالمئة لديها خبرة تفوق 10 سنوات، ويأتي أخيرا ذوي الخبرة لأكثر من 17 سنة بتعداد 07 مبحوث بنسبة 17 بالمئة وهم من يشكلون الفئة الأقل في عينة الدراسة ولكن الأكثر خبرة في المجال التعليمي.

ومن خلال ما سبق يمكننا القول بأن ليس المهم في حياتنا أن يكون رأس المرء أبيض ليتحدث عن تجاربه ولكن الأهم هو أن يحمل شغفاً لحب الوطن، فمن هذا المنطلق وحسب ما حدثنا أحد موظفي المؤسسة الأمنية من عينة الدراسة ذوي الخبر والأقدمية في مجال العمل، افادنا بطرحه "أن العمال ذو الخبرة والأقدمية لهم حنكة وفهم في دراسة المعطيات والمسائل التي يتعرض لها، وكذا القضايا التي يعالجها سواء مع المدنيين أو الزملاء في العمل".

رسم بياني رقم 05 يخص توزيع المبحوثين وفق معطى الأقدمية الوظيفية

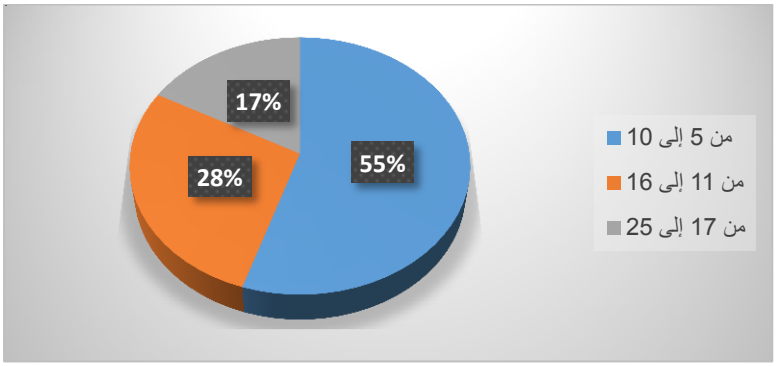

المحور الثاني: استراتيجية الاتصال بالمؤسسات الأمنية لمكافحة الجريمة الرقمية

الجدول رقم 06: درجة الوعي بالاتصال

الاجابة	العدد	النتيجة
نعم	36	%90
لا	04	%10
المجموع	40	%100

وانطلاقا من الجدول رقم 06:

تبين أن ما نسبته 90 بالمئة من العدد الاجمالي للمبحوثين أجابوا بنعم على معرفة الاتصال وهو ما يعادل 36 مبحوث، في حين أجاب 04 أفراد بعدم معرفتهم بالاتصال فكانت نسبتهم 10 بالمئة حيث ينعكس هذا إجابا على أداء المؤسسة.

رسم بياني رقم 06 يخص توزيع المبحوثين وفق معطى درجة الوعي بالاتصال

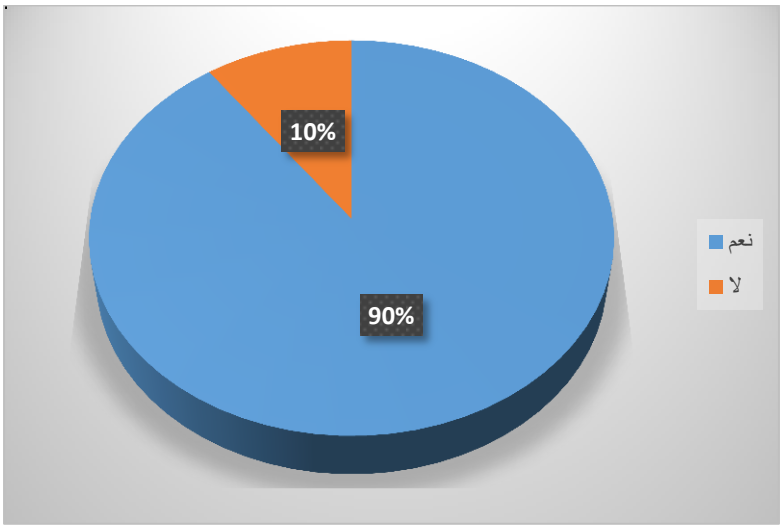

الجدول رقم 07: الوسيلة الاتصالية المستخدمة داخل المؤسسة

الاجابة	العدد	النتيجة
اتصال شخصي	28	%70
استدعاء	03	%7
هاتف	09	%23
المجموع	40	%100

وانطلاقا من الجدول رقم 07:

تبين لنا النتائج المتحصل عليها أن ما نسبته 70 بالمئة من أفراد العينة المدروسة يستعملون الاتصال الشخصي في المؤسسة بين المسؤولين والموظفين وهي نسبة كبيرة، ونجد نسبة 23 بالمئة يستعملون الهاتف، في حين تستعمل نسبة 07 بالمئة الاستدعاء كوسيلة اتصال داخل المؤسسة.

رسم بياني رقم 07 يخص توزيع المبحوثين وفق معطى الوسيلة الاتصالية المستخدمة داخل المؤسسة

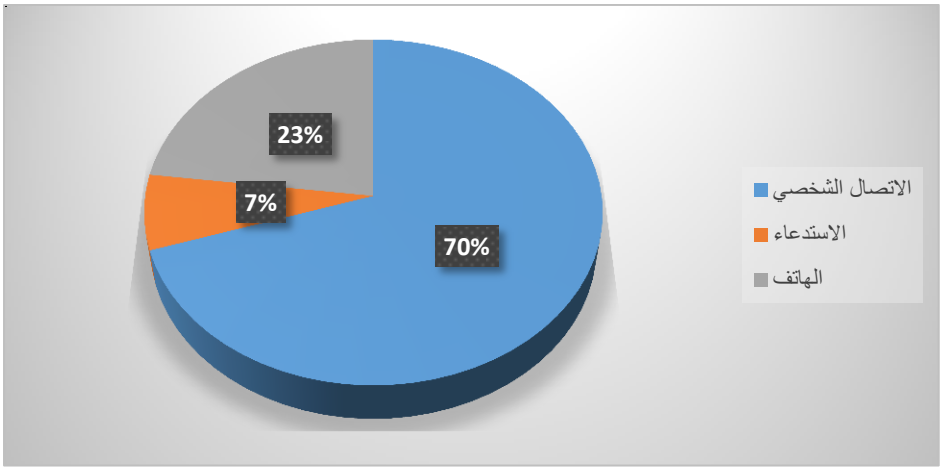

الجدول رقم 08: اشكال الاتصال

الاجابة	العدد	النتيجة
أوامر	12	%30
تعليمات	24	%60
اعلانات	03	%10
المجموع	40	%100

وانطلاقا من الجدول رقم 08:

تبين لنا النتائج المتحصل عليها أن ما نسبته 60 بالمئة من أفراد العينة المدروسة يستعملون بنسبة أكبر الاتصال على شكل تعليمات بالمؤسسة الأمنية بولاية الأغواط، فيما نجد نسبة 30 بالمئة من أفراد العينة يستعملون الاتصال على شكل أوامر فيما يستعمل 10 بالمئة من أفراد العينة الاتصال على شكل اعلانات.

ومن خلال ما سبق يتضح أن الافراد الموظفين بالمؤسسة يحبذون التواصل المباشر عوض الاتصال عن طريق الاعلانات وغيرها من الأشكال الأخرى.

رسم بياني رقم 08 يخص توزيع المبحوثين وفق معطى اشكال الاتصال

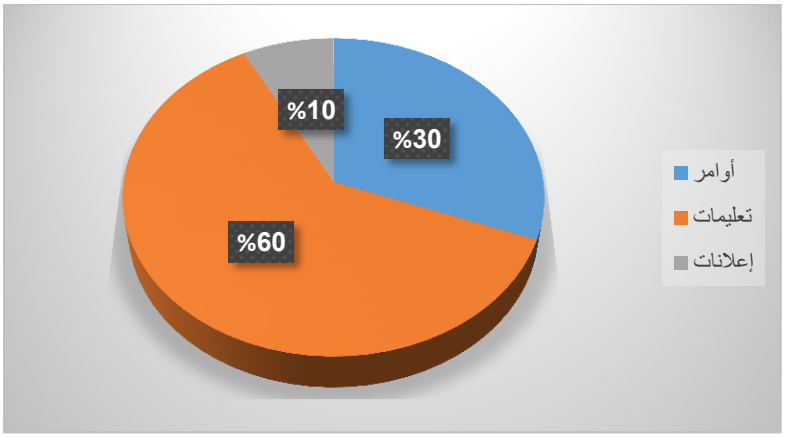

الجدول رقم 09: وجود استراتيجية اتصالية منظمة من عدمها داخل المؤسسة

الاجابة	العدد	النتيجة
نعم	33	%83
لا	07	%17
المجموع	40	%100

وانطلاقا من الجدول رقم 09:

يتبين لنا من الجدول أن نسبة الافراد الذين أجابوا بـ: نعم على وجود استراتيجية اتصالية منظمة تقدر بـ 83 بالمئة أما الأفراد الذين أجابوا ب لا تقدر نسبتهم بـ 17 بالمئة، وهذا يؤثر بالإيجاب على حسن تسيير المؤسسة الأمنية بولاية الأغواط.

رسم بياني رقم 09 يخص توزيع المبحوثين وفق معطى وجود استراتيجية اتصالية منظمة من عدمها داخل المؤسسة

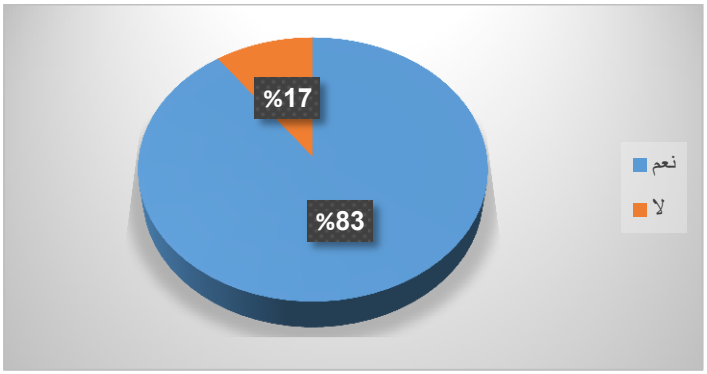

الجدول رقم 10: مدى مطابقة الاستراتيجيات في التواصل بين الجمهور الخارجي والداخلي للمؤسسة

الاجابة	العدد	النتيجة
لا	33	%83
نعم	07	%17
المجموع	40	%100

وانطلاقا من الجدول رقم 10:

يتبين لنا من الجدول أن نسبة الافراد الذين أجابوا بـ: لا على استعمال المؤسسة لنفس الاستراتيجية المستعملة للجمهور الداخلي مع الجمهور الخارجي كانت نسبتها تقدر بـ 83 بالمئة أما الأفراد الذين أجابو بـ نعم قدرت نسبتهم بـ 17 بالمئة، وتعتبر هذه النسبة متفاوتة نظرا لكون عينة المبحوثين تعمل في نطاق واسع يحتم عليها الاتصال مع الاشخاص المعنيين عبر الادارة سواء كانت هاته العينة تتمثل في أعوان وضباط أو غيرهم ما يدل على أن استراتيجية العمل داخل المؤسسة ليست نفسها استراتيجية العمل مع الجمهور الخارجي للمؤسسة.

رسم بياني رقم 10 يخص توزيع المبحوثين وفق معطى مطابقة الاستراتيجيات في التواصل بين الجمهور الخارجي والداخلي للمؤسسة

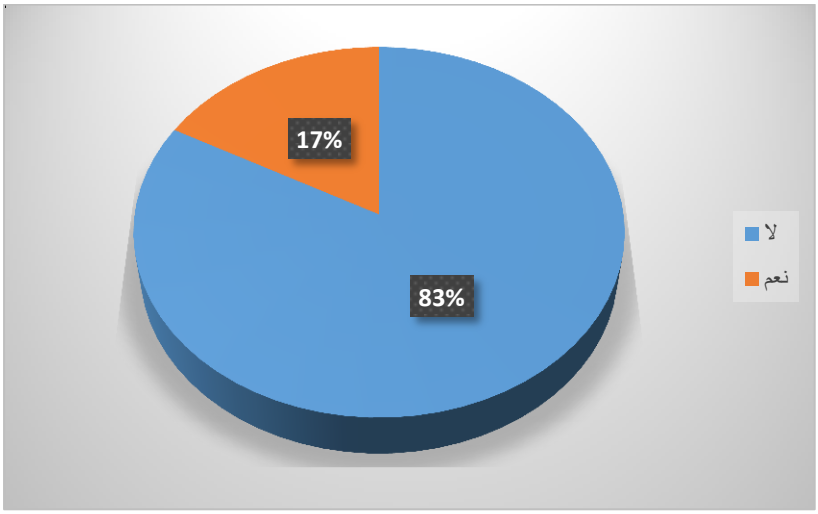

المحور الثالث: تأثير استراتيجيات الاتصال على أداء الموظفين في مكافحة الجريمة الرقمية

الجدول رقم 11: مدى استعمال المؤسسة لاستراتيجية الاتصال كأسلوب للتأثير على أداء الموظفين في مكافحة الجريمة الرقمية

الاجابة	العدد	النتيجة
نعم	26	%65
لا	14	%35
المجموع	40	%100

وانطلاقا من الجدول رقم 11:

من خلال النتائج المتحصل عليها نلاحظ أن 65 بالمئة من العينة تؤيد التأثير على أداء الموظفين في مكافحة الجريمة الرقمية من خلال الاستراتيجيات الاتصالية التي تقدمها المؤسسة الأمنية، في حين جاءت نسبة الذين ينفون ذلك، ولهذا يمكن القول أن وجود الاستراتيجيات الاتصالية التي قد تعكر جودة الاداء.

رسم بياني رقم 11 يخص توزيع المبحوثين وفق معطى مدى استعمال المؤسسة لاستراتيجية الاتصال كأسلوب للتأثير على أداء الموظفين في مكافحة الجريمة الرقمية

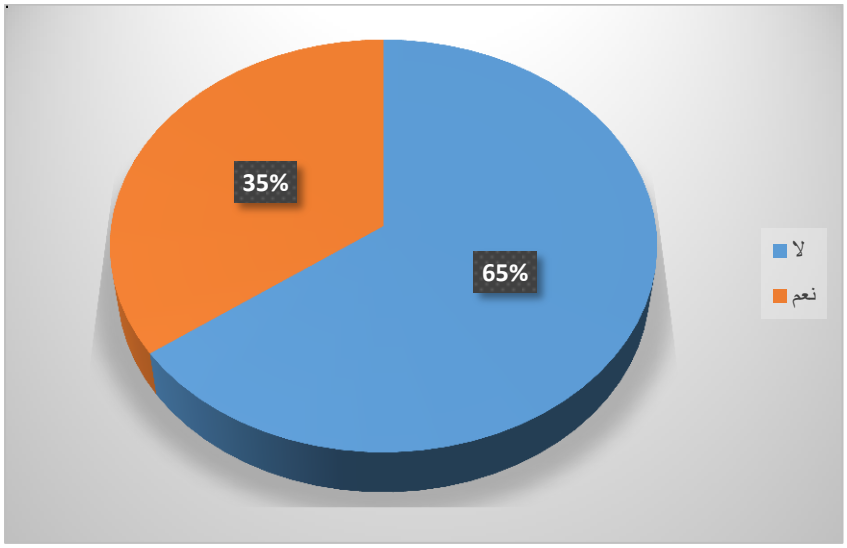

الجدول رقم 12: استراتيجية الاتصال وتحسين ظروف العمل من أجل تسهيل عملية مكافحة الجريمة الرقمية

الاجابة	العدد	النتيجة
نعم	31	%78
لا	09	%22
المجموع	40	%100

وانطلاقا من الجدول رقم 12:

يظهر لنا أن نسبة الافراد الذين أجابوا بـ نعم على نجاح الاستراتيجية الاتصال في تحسين ظروف العمل من أجل تسهيل عملية مكافحة الجريمة الرقمية يقدر بـ 78 بالمئة من افراد عينة الدراسة، وبنسبة 22 بالمئة يرون عكس ذلك، ومن خلال اجابات المبحوثين يتبين أن الاستراتيجية تلعب دورا كبيرا في تسهيل عملية مكافحة الجريمة الرقمية وتحقيق اهداف المؤسسة.

رسم بياني رقم 12 يخص توزيع المبحوثين وفق معطى استراتيجية الاتصال وتحسين ظروف العمل من أجل تسهيل عملية مكافحة الجريمة الرقمية

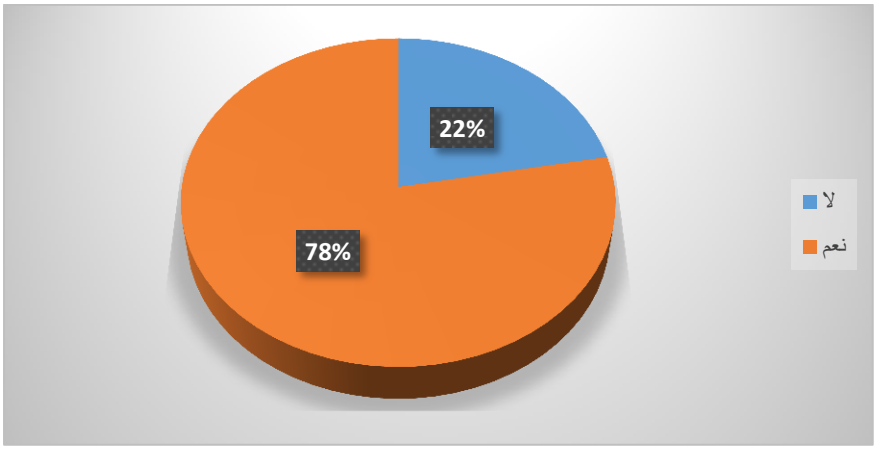

الجدول رقم 13: توفير الظروف الملائمة من خلال الاستراتيجية التي تستعملها المؤسسة لتسهيل عملية مكافحة الجريمة الرقمية

الاجابة	العدد	النتيجة
نعم	33	%83
لا	07	%17
المجموع	40	%100

وانطلاقا من الجدول رقم 13:

يظهر لنا أن نسبة الافراد الذين أجابوا بـ نعم على توفير الظروف الملائمة من خلال استراتيجية الاتصال لتسهيل عملية مكافحة الجريمة الرقمية يقدر بـ 83 بالمئة من افراد عينة الدراسة، وبنسبة 17 بالمئة يرون عكس ذلك، ومن خلال اجابات المبحوثين يتبين أن الاستراتيجية المقدمة تتدخل بنسبة كبيرة في تسهيل عملية مكافحة الجريمة الرقمية داخل المؤسسة وهذا ما قد ينعكس ايجابا على مردود الموظفين.

رسم بياني رقم 13 يخص توزيع المبحوثين وفق معطى توفير الظروف الملائمة من خلال الاستراتيجية التي تستعملها المؤسسة لتسهيل عملية مكافحة الجريمة الرقمية

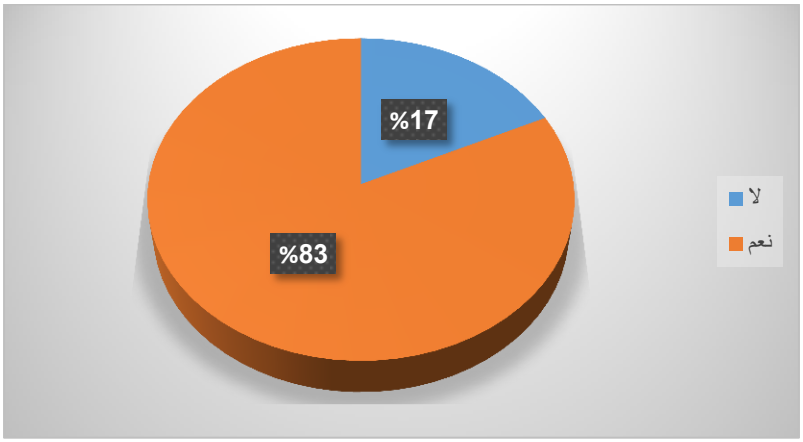

الجدول رقم 14: المناخ التنظيمي وانعكاسه على عملية مكافحة الجريمة الرقمية

الاجابة	العدد	النتيجة
نعم	35	%88
لا	05	%12
المجموع	40	%100

وانطلاقا من الجدول رقم 14:

الذي يوضح النسب حول المناخ التنظيمي وانعكاسه على عملية مكافحة الجريمة الرقمية، وقد اشارت اجابات المبحوثين على أن المناخ التنظيمي له دور فعال في تسهيل عملية مكافحة الجريمة الرقمية بنسبة 88 بالمئة من العدد الاجمالي للمبحوثين، في حين كانت نسبة 12 بالمئة ترى عكس ذلك، ولا يسعنا الا أن نقول أن لكل منظمة مناخ تنظيمي خاص بها يتكون من العديد من الأبعاد والخصائص التي تتفاعل معا لتحدد تأثيره الإيجابي أو السلبي على أداء الموظفين بالمؤسسة.

لذا فإن المناخ التنظيمي الإيجابي يعمل على توفير بيئة تنظيمية داعمة ومساندة ومحفزة للتجديد والابتكار وتحمل المسؤولية والمخاطرة لتطوير أساليب العمل وتحسين الأداء وضمان إتقانه وجودته.

رسم بياني رقم 14 يخص توزيع المبحوثين وفق معطى توفير الظروف الملائمة من خلال الاستراتيجية التي تستعملها المؤسسة لتسهيل عملية مكافحة الجريمة الرقمية

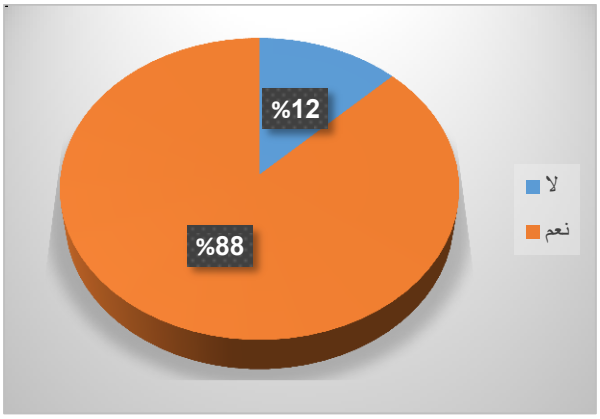

الجدول رقم 15: طرق ومناهج العمل وعلاقتها بتقديم الواجبات الداخلية

الاجابة	العدد	النتيجة
لا	10	%25
نعم	30	%75
المجموع	40	%100

وانطلاقا من الجدول رقم 15:

الذي يبين مدى علاقة الطرق والمناهج المتبعة في المؤسسة الأمنية بولاية الأغواط، حيث أكدت اجابات المبحوثين والذين قدر عددهم بـ 30 مبحوث وبنسبة 75 بالمئة بأن المناهج الحالية تساعد على أداء الواجبات بكل أريحية في حين يرى ما نسبتهم 25 بالمئة من المبحوثين بتعداد 10 مبحوثا بأن الطرق والمناهج المتبعة في المؤسسة الأمنية بولاية الأغواط لا تساعد على القيام بالواجبات المطلوبة من قبل الادارة.

ومن خلال ما سبق يمكننا القول بأن المؤسسة الأمنية بولاية الأغواط تعتمد وتقوم بتقديم مناهج عمل تساعد على رفع المستوى وتطويره لتحقيق الأهداف المرجوة.

رسم بياني رقم 15 يخص توزيع المبحوثين وفق معطى طرق ومناهج العمل وعلاقتها بتقديم الواجبات الداخلية بالمؤسسة

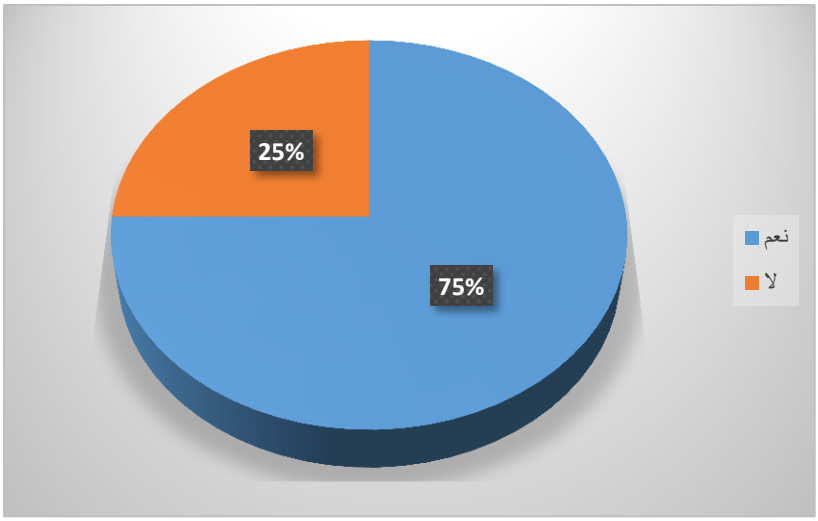

الجدول رقم 16: كفاءة العاملين ودورها في انجاح وافشال استراتيجية الاتصال

الاجابة	العدد	النتيجة
نعم	37	%92
لا	03	%08
المجموع	40	%100

وانطلاقا من الجدول رقم 16:

الذي يبين لنا أن نسبة الافراد الذين أجابوا على تأثير كفاءة العاملين على جهاز استراتيجية الاتصال تقدر بـ 92 بالمئة من أفراد العينة، وتليها 08 بالمئة من أفراد العينة الذين يرون عكس ما يراه الاخرون، ومن خلال ما وجدناه بعد تحليل معطيات الجدول وجدنا أن نجاح أو فشل استراتيجية الاتصال بالمؤسسة الأمنية بولاية الأغواط تضمنها كفاءة العاملين وتختلف بإختلاف مستوياتهم.

رسم بياني رقم 16 يخص توزيع المبحوثين وفق معطى كفاءة العاملين ودورها في انجاح وافشال استراتيجية الاتصال

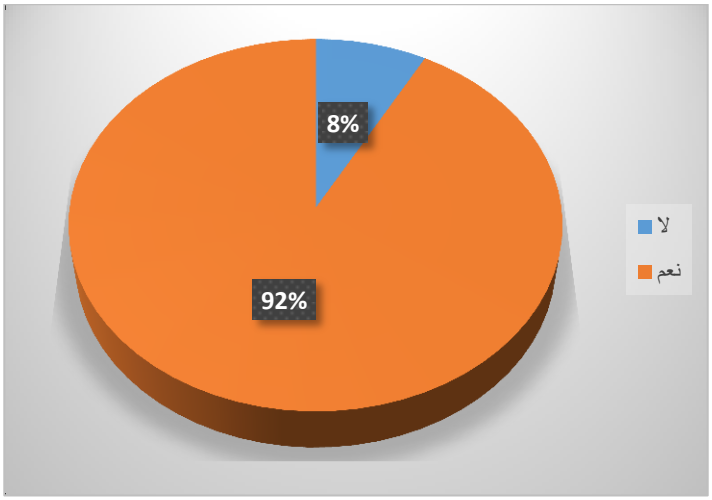

الجدول رقم 17: استراتيجية الاتصال ومدى كافيتها للمساهمة في مكافحة الجريمة الرقمية في المؤسسة الأمنية بولاية الأغواط

الاجابة	العدد	النتيجة
لا	14	%35
نعم	26	%65
المجموع	40	%100

وانطلاقا من الجدول رقم 17:

يتبين لنا أن نسبة الافراد الذين أجابوا على كفاية الاستراتيجية المقدمة من قبل المؤسسة الأمنية بولاية الأغواط للمساهمة في مكافحة الجريمة الرقمية يمثلون ما نسبته 65 بالمئة من العدد الاجمالي للمبحوثين وهي نسبة كافية لاستخلاص نتيجة تبين أن على الإدارة الأمنية بولاية الأغواط تقدم استراتيجيات وحلول أخرى للمساهمة في مكافحة الجريمة الرقمية، في حين يرى ما نسبتهم 35 بالمئة بأن الاستراتيجيات غير كافية وتتماشى مع متطلبات العمل وتحديث الاستراتيجية أو تقديم خطط أخرى من شأنه أن يحول دون المساهمة في مكافحة الجريمة الرقمية وكذا الابقاء على النظام الحالي الذي يحقق المردود المطلوب مع الموظفين.

رسم بياني رقم 17 يخص توزيع المبحوثين وفق معطى استراتيجية الاتصال ومدى كافيتها للمساهمة في مكافحة الجريمة الرقمية في المؤسسة الأمنية بولاية الأغواط

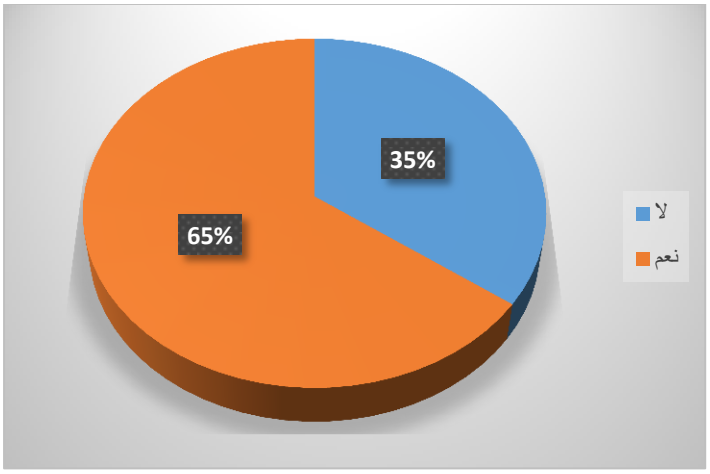

الجدول رقم 18: المعوقات التي تحول دون مساهمة استراتيجية الاتصال في مكافحة الجريمة الرقمية بالمؤسسة الأمنية لولاية الأغواط

الاجابة	العدد	النتيجة
نعم	20	%50
لا	20	%50
المجموع	40	%100

وانطلاقا من الجدول رقم 18:

يتبين بنا من خلال معطيات الجدول أن من يرون أن هناك معوقات تحول دون مساهمة استراتيجية الاتصال في مكافحة الجريمة الرقمية بالمؤسسة الأمنية لولاية الأغواط هم بنفس التعداد مع من يرون عكس ذلك بأن المنظومة الجيدة والتي تمتلك الكفاءة الجيدة لا يمكنها أن تواجه العراقيل، ومن خلال بعض الاجابات تمكنا من تسجيل بعض المعوقات التي من شأنها أن تعطل الاستراتيجية الصحيحة ولكن لا توقفها ولا تحول دونها.

رسم بياني رقم 18 يخص توزيع المبحوثين وفق معطى المعوقات التي تحول دون مساهمة استراتيجية الاتصال في مكافحة الجريمة الرقمية بالمؤسسة الأمنية لولاية الأغواط

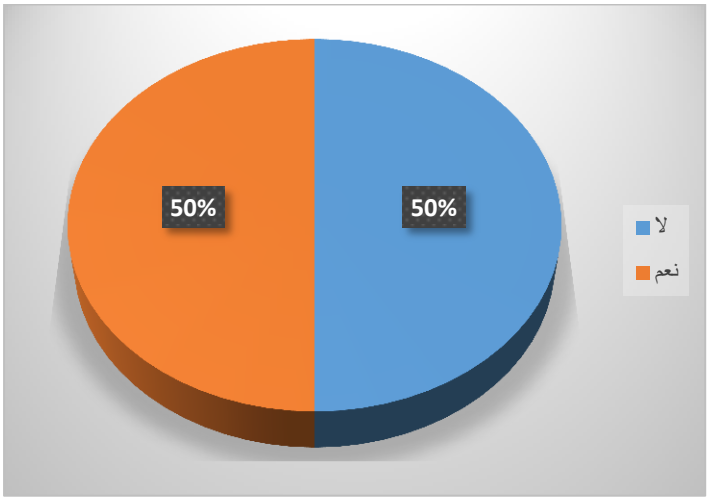

الجدول رقم 19: تعمل الإدارة على تطوير استراتيجيات الاتصال والقضاء على معوقاتها

الاجابة	العدد	النتيجة
لا	11	%27
نعم	29	%73
المجموع	40	%100

وانطلاقا من الجدول رقم 19:

يتبين أن ما نسبتهم 73 بالمئة بتعداد 29 فرادا يرون بأن الادارة الأمنية تعمل على تطوير استراتيجيات الاتصال والقضاء على معوقاتها التي تحول دون تحقيق الاستراتيجيات بشكل صحيح، في حين يرى 11 مبحوثا بأن الادارة الأمنية لا تعمل على القضاء على المعوقات وهم يشكلون ما نسبته 27 بالمئة، ولا يمكن الا القول بأن على الادارة العمل على توسيع مجال تطبيق الاستراتيجيات وكذا مراعاة مع ما يمكنه أن يتطابق مع تغييرات الزمن الحديث الذي يتطلب التكييف في جميع المجالات خصوصا الادارية منها.

رسم بياني رقم 19 يخص توزيع المبحوثين وفق معطى تعمل الإدارة على تطوير استراتيجيات الاتصال والقضاء على معوقاتها

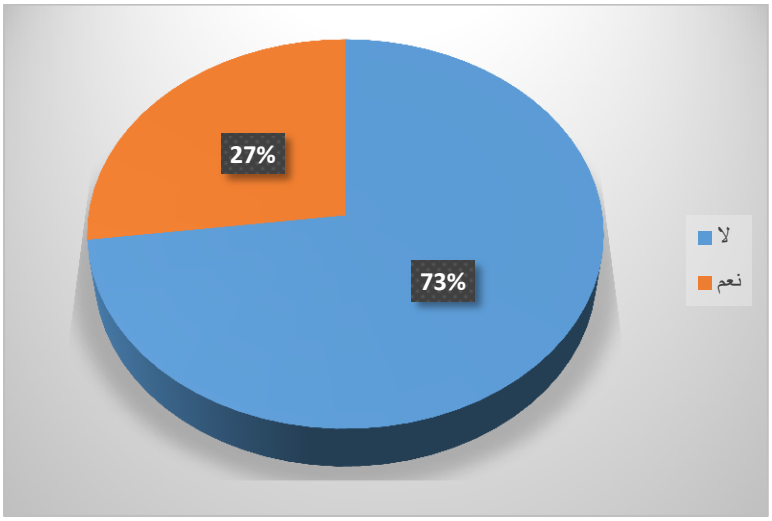

خامسا : نتائج الدراسة

من خلال دراستنا لحالة الاتصال بالمؤسسة الأمنية بولاية الأغواط، وبعد الملاحظة المباشرة والحصول على أجوبة الأسئلة المتضمنة في استمارة الاستبيان، وكذا دراسة هياكل ووظائف الاتصال ومعوقاته استنتجنا أن استراتيجية الاتصال مساهمة في مكافحة الجريمة الرقمية بالمؤسسة الأمنية لولاية الأغواط، ومن ثم توصلنا إلى الاستنتاجات التالية:

– حضور هيكل اتصالي خاص يقوم بتسيير وتنظيم ومراقبة العملية الاتصالية بصفة عقلانية أدى إلى وجود سياسة اتصالية واضحة.

– نستنتج قوة الاتصال النازل أي من قمة إلى القاعدة حيث إن القمة تلبي متطلبات القاعدة فيما يخص كمية المعلومات .

– أما بالنسبة للاتصال الصاعد خاصة عند فئة الأعوان التي بسبب موقعها في الشكل الهرمي للمؤسسة عليها الاتصال بالقمة، لذا يتم اللجوء إلى الزملاء في نفس مستواهم.

– إن حضور الوظيفة التحفيزية في مضامين الوسائل الإدارية التي تنشرها الإدارة الأمنية يؤثر ايجابا على عملية الفعالية والاندماج لان هذه الوظيفة تحفز المستخدم على المسايرة والتأقلم مع أهداف المؤسسة من ناحية مكافحة الجريمة الرقمية فيكون هناك شعور بالانتماء إلى المؤسسة الأمنية وبالتالي تشخيصه على بذل المجهودات أكثر على سبيل الالتزام.

– وان الوظيفة العملية التي من شأنها خلق جو من الحماس والمنافسة بين الموظفين وبالتالي توضح دور كل فرد في المؤسسة الأمنية بولاية الأغواط، جاءت قوية في مضامين الرسائل المنشورة وعليه تؤثر ايجابا على علاقات العمل بين الموظفين وكذا صورة المؤسسة.

سادسا: توصيات

نجد إن إدارة المؤسسة الأمنية بولاية الأغواط يجب أن تراعي ما يلي:

- الاستعمال الإجرائي لوسائل الاتصال المتاحة.
- الحفاظ على الوسائل المتاحة.
- إدخال وسائل اتصال جديدة.

يجب على الاتصال داخل المؤسسة أن يسمح بتوافق وتناسق مجهودات كل فرد في المؤسسة وذلك من اجل تحقيق الأهداف المسطرة والتي يهدف الاتصال في تحقيقها تتمثل فيما يلي:

- سير الاتصال الداخلي للمؤسسة الأمنية بولاية الأغواط الذي يجب أن يكون متدفق حتى يساهم في مكافحة الجريمة الرقمية.
- إعلام الموظفين بطريقة مستمرة حول الاستراتيجية والأهداف المسطرة باعتبارهم ينتمون للمؤسسة.
- مكتب أو خلية اتصال تسمح بتنظيم سير الاتصال الداخلي للإدارة الأمنية بولاية الأغواط الذي يجب أن يكون متدفق حتى يسمح لكل الأفراد داخل للمؤسسة الأمنية.
- ونظرا لأن الاتصال يفترض سلفا توافر الحصول على المعلومات والمشاركة فيها وتبادلها، فان مختلف الوسائل ينبغي إن تشترك في عملية تحقيق ديمقراطية الاتصال.

كما إن ترشيد استخدام العلاقات البشرية لإثبات ذلك إلا من خلال:

- حسن اختيار الموظفين.
- دقة وحسن توزيع الموظفين على مناصب العمل.
- توفير المناخ الملائم والصحي للعمل ولا يتسنى ذلك إلا من خلال تفعيل الاتصال داخل مؤسسة الخدمة وأهدافها.

الخاتمة

لو لخصنا كل النقاط البحثية التي رافقت هذا الدراسة الميدانية لوجدناها تؤسس للدور المحوري والمهم لخلايا الاتصال على مستوى الأجهزة الأمنية التي تلعب دورا مهما في تحقيق استراتيجيات الأمن والاستقرار من خلال مكافحة الجريمة الرقمية، مع الخطوط العريضة التي تضعها القيادات العليا والتي يمكن أن تساهم في الوقاية من الجريمة بمختلف أنواعها وأشكالها، وذلك من خلال تحصين المواطنين من سلوكيات الاجرام ودعوتهم في المقابل التعاون مع الأجهزة الأمنية، ولابد من التنويه كذلك للدور المحوري الذي تجسده الاستراتيجية الاتصالية في مجال الأمن والاستقرار من خلال العمل الجواري، وهذا ما ينص على وجود الاستغلال الايجابي والعقلاني للعملية الاتصالية في المنحى الصحيح من خلاله دعمها لقدرات وعلى المصالح الأمنية ووقوفها جنبا الى جنب مع سياستها الأمنية الرشيدة باعتبار أن الأمن من الحاجات النفسية التي يشعر بها الفرد في جميع مراحل حياته، وهو متعدد الجوانب في الحياة بكل مقوماتها، وعلى اثر ذلك فبات لزوما علينا التركيز على وجوب تضافر جهود الأجهزة الأمنية باختلافها الى جانب الاستراتيجية الاتصالية لخدمة هدف واحد هو تحقيق الأمن والمحافظة على ذيعانه في الحياة والمجتمع من خلال مكافحة الجريمة الرقمية.

.

.

قائمة المراجع

أولا: الكتـــــب

1.أحمد ماهر، كيف ترفع مهارتك الإدارية، دار الجامعة الإسكندرية، 2000

2.أحمد مرسي ومناهج البحث العلمي في العلم والاتصال، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون الجزائر

3.الألفي محمد ، المسؤولية الجنائية عن الجرائم الأخلاقية عبر الانترنت ، القاهرة : المكتب المصري الحديث

4.أمير فرج يوسف ، الجرائم المعلوماتية على شبكة الإنترنت ، دار المطبوعات الجامعية الإسكندرية 2009

5.الجبور محمد، الوسيط في قانون العقوبات، القسم العام، عمان دار وائل، 2012

6.جمال محمد أبو شين : أصول الفكر والبحث العلمي، نماذج تطبقيه للتعميم والتنفيذ التجريبي، دار المعرفة الجامعية، 2002

7.حجازي عبد الفتاح بيومي ، جرائم الكمبيوتر والإنترنت، القاهرة: دار الكتب القانونية ، 2004

8.خالد عمر بن قفة، المؤسسة العسكرية الجزائرية والشرعية، الجرائر، مؤسسة الشروق، 2000

9.خالد ممدوح إبراهيم ، أمن الجريمة الإلكترونية ، الإسكندرية : دار الجامعية ، 2008

10. زهير احدادن، مدخل الى علوم الاعلام والاتصال، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2002

11. سامي على حامد عياد ، الجريمة المعلوماتية وإجرام الإنترنت ، الإسكندرية : دار الفكر الجامعي ، 2008

12. سامية عواج، الاتصال في المؤسسة : المفاهيم – المحددات – الاستراتيجيات، عمان، مركز الكتاب الأكاديمي، 2020

13. شريف أحمد شريف العاصي: الترويج والعلاقات العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2006

14. طاهر محسن منصور الغالي، ووائل محمد صبحي ادريس، الادارة الاستراتيجية منظور منهجي متكامل .الاردن :دار وائل للنشر، 2007م

15. عبد الفتاح بيومي، مكافحة جرائم الكمبيوتر الانترنت في القانون العربي نموذجي، الإسكندرية، القاهرة: دار الفكر الجامعي، 2006

16. عبد الفتاح محمد دويدان، سيكولوجية الاعلام والاتصال، مصر، دار المعرفة الجامعية، 1999

17. عبد الفتاح مراد، دور الكمبيوتر في مجال ارتكاب الجرائم الإلكترونية شرح جرائم الكمبيوتر والانترنت، القاهرة: دار الكتب والوثائق المصرية، [د.ت]

18. عبد النور جبور، وسهيل إدريس، قاموس المنهل، ط1، لبنان، دار الأدب والعلوم، 1980

19. عبدالله عبد الكريم عبدالله ، جرائم المعلوماتية والانترانيت الجرائم الالكترونية. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية ، 2007

20. عفيفي كامل عفيفي، جرائم الكمبيوتر، القاهرة دار النهضة العربية، 2010

21. علي محمود، موسوعة الاستراتيجية، المؤسسة الجامعية للدراسات النشر والتوزيع، بيروت، ط1، 2009

22. عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، ط2، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1995

23. عمر مصباح، منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2010

24. غريب سيد أحمد :تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989م

25. فرحات غول، الوجيز في اقتصاد المؤسسة، الجزائر، دار الخلدونية، 2008

[26] قاموس المعجم الوسيط، اللغة العربية المعاصرة، قاموس عربي عربي، تعريف ومعنى الاستراتيجية.

27. قورة نائلة عادل، جرائم الحاسب الآلى الاقتصادية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2012

28. محمد العريان الجرائم المعلوماتية ، جامعة الإسكندرية ، دار الجامعة الجديد للنشر الإسكندرية ، 2004

29. محمد العريب الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر: دراسة، ج 1، دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999

30. محمد جودة ناصر، الدعاية والاعلان والعلاقات العامة، عمان، دار مجدلاوي، 1998

31. محمد منير حجاب، الاتصال الفعال للعلاقات العامة، القاهرة، دار الفحل للنشر والتوزيع، 2007

32. مي عبد الله، البحث في علوم الاعلام والاتصال من الأطر المعرفية إلى الاشكاليات البحثية، بيروت، دار النهضة العربية، 2011

33. ناصر دادي عدون، الاتصال ودوره في كفاءة المؤسسة الاقتصادية، الجزائر، دار المحمدية، 2004

34. نبيلة هبة هروال ، الجوانب الإجرائية لجرائم الإنترنت، في مرحلة جمع استدلالات، دراسة مقارنة، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي ، 2013

35. نهلا عبد القادر المومني ، الجرائم المعلوماتية ، الرياض دار الثقافة للنشر والتوزيع : 2008م

36. يونس زايتة، مدخل الى الاتصال الاجتماعي للمؤسسة .عمان :ذار الراية للنشر والتوزيع، 2015

ثانيا: المذكرات

37. عميرة إسماعيل ، دور المؤسسة العسكرية في التنمية الإقتصادية والإجتماعية ، مذكرة ماجيستير جامعة الجزائر ، 2004

ثالثا: المجلات

38. الرواشدة سامي والهياجنة أحمد، مكافحة الجريمة المعلوماتية بالتجريم والعقاب، المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية، المجلد 1، العدد 3 (2009)

39. عبد السلام شكركر، أهمية الاستراتيجية الاتصالية المعلوماتية للمنشأة الصناعية .مجلة الحكمة للدراسات الاعلامية والإتصالية، 2018

40. عبد المحسن بن سعد الداود، وسائل الإعلام الأمني الالكتروني وتأثيرها في الوقاية من الجريمة، ورقة عمل في ندوة الإعلام الأمني الالكتروني الرياض جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2012

41. العلاقات العامة وتفعيل الصورة الذهنية للمؤسسة العسكرية، دراسة مسحية لآراء صحفيي الجرائد الوطنية، 2010-2018

42. مديرية الإعلام والإتصال والتوجيه، الجيش ، العدد 457 ، مارس 2001

43. مديرية الإعلام والإتصال والتوجيه، الجيش الوطني الشعبي، قمة التضامن، روضة الجندي، 15-01 ديسمير 2001، العدد 452

44. المديرية المركزية للمحافظة السياسية للجيش الوطني الشعبي ، الجيش ، العدد 323 ، جوان 1990

45. مسيرة أربعين سنة ، مديرية الإعلام والإيصال والتوجيه ، الجيش ، العدد 468 ، جويلية 2002

46. وزارة الإعلام والثقافة، من جيش التحرير إلى الجيش الوطني الشعبي، الجزائر، مركب الطباعة ش. و.ن.ت، 1979

ثالثا: المراجع باللغة الأجنبية

47. Bracker, The Historical Developement Of The Strategic Management Concept. The Academy Of Management Review, 05(02) , 1980

48. Decaudin, La Communication, Marketing Concepts, Techniques, Stratégies. Paris: Economica, 1995

49. Desreumaux, A., Lecocq, X., & Warnier, V. Stratégie. Paris: Pearson Education,2006

50. Garegory & Lihu, Marketing Et Publicité. Paris: DOLLOZ , 1994

51. Levourier, Vous-Avez Dit Communication? Clés Pour Etre Et Agir Au Quotidien. Paris: Gereso Edition .2006

52. Van Ruler, The Communication Grid: An Introduction Of A Model Of Four Communication Strategies. Public Relation Review(30), 2003

الملاحق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمار ثليجي بالاغواط

ميدان العلوم الانسانية والعلوم الاسلامية والحضارة

قسم علوم الاعلام والاتصال

استمارة استبيان حول:

الاستراتيجية الاتصالية في المؤسسة الأمنية ودورها في مكافحة الجريمة الرقمية

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم الإعلام والاتصال

تخصص: اتصال وعلاقات عامة

إعداد الطالب:

- ✓ قارة أحمد
- ✓ قنة أبو بكر ياسين

اشراف الأستاذ:

د/ نوعي عبد القادر

ملاحظة :

هذه الاستمارة خاصة بإعداد بحث علمي في إطار إنجاز

مذكرة **مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم الإعلام والاتصال**

نرجو منكم مساعدتي بملأ الاستمارة بكل صدق وموضوعية هذه المعلومات والتي ستستخدم لأغراض البحث العلمي

السنة الجامعية : 2024/2023

المحور الأول: البيانات الشخصية

1- الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2- الحالة العائلية: متزوج ☐ أعزب ☐ مطلق ☐

3- المستوى التكويني:

ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

4- الوظيفة: عون أمن ☐ ضابط ☐ ضابط رئيسي ☐

5- الأقدمية: من 5 إلى 10 ☐ من 11 إلى 16 ☐ من 17 إلى 25 ☐

المحور الثاني: استراتيجية الاتصال بالمؤسسات الأمنية

6- هل تعي معنى الاتصال؟

نعم ☐ لا ☐

7- ما هي الوسيلة الاتصالية المستخدمة داخل مؤسستكم؟

اتصال ☐ استدعاء ☐ هاتف ☐

8- ماهي الأشكال الاتصالية المستعملة في مؤسستكم؟

أوامر ☐ تعليمات ☐ إعلانات ☐

9- هل ترى أن هناك استراتيجيات اتصالية منظمة في مؤسستكم؟

نعم ☐ لا ☐

10- هل تستعمل نفس الاستراتيجيات في التواصل بين الجمهور الداخلي والخارجي للمؤسسة؟

نعم ☐ لا ☐

المحور الثالث: تأثير استراتيجيات الاتصال على أداء الموظفين في مكافحة الجريمة الرقمية

11- في نظرك هل تستعمل مؤسستكم الاستراتيجية الاتصالية كأسلوب للتأثير على أداء الموظفين في مكافحة الجريمة الرقمية؟

نعم ☐ لا ☐

12- هل الاستراتيجيات الاتصالية المقدمة من طرف مؤسستكم تساهم في تسهيل عملية مكافحة الجريمة الرقمية ؟

نعم ☐ **لا** ☐

13- هل نجحت مؤسستكم في توفير الظروف الملائمة لكم من خلال استراتيجية معينة تكون دافعة لتسهيل عملية مكافحة الجريمة الرقمية ؟

نعم ☐ **لا** ☐

14- هل ترى أن المناخ التنظيمي داخل المؤسسة ينعكس على عملية مكافحة الجريمة الرقمية ؟

نعم ☐ **لا** ☐

15- هل طرق ومناهج العمل الحالية حالت دون القيام بواجباتك بعملك داخل المؤسسة؟

نعم ☐ **لا** ☐

16- هل تؤثر كفاءة العاملين بخلية اتصال في المؤسسة الأمنية على نجاح أو فشل جهاز استراتيجية اتصال؟

نعم ☐ **لا** ☐

17- في رأيك هل الاستراتيجيات الاتصال المستعملة في المؤسسة كافية للمساهمة في مكافحة الجريمة الرقمية بالمؤسسة الأمنية لولاية الأغواط؟

نعم ☐ **لا** ☐

18- هل ترى أن هناك معوقات تحول دون تحقيق استراتيجيات الاتصال؟

نعم ☐ **لا** ☐

19- هل تعمل الإدارة على تطوير استراتيجيات الاتصال والقضاء على معوقاتها؟

نعم ☐ **لا** ☐